

أحكام اللمس في الطهارة

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ}¹
{يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا}²
{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَفُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا}³

أما بعد:

فإن التفقه في الدين أمر يجلُّ قدره، ويعظم شأنه، نوه الله تعالى بفضله في محكم تنزيله، فقال عز وجل: {فَلَوْلَا نَعَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ}⁴ وجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الخيرية في التفقه في الدين حيث قال: "من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين"⁵ فتبين بذلك ما للفقهاء في الدين من مكانة ومنزلة مرموقة، فأشرف العلوم علوم أحكام أفعال العباد، إذ الله لم يخلق الخلق عبثاً بل خلقهم لتحقيق أسامي الغايات وهي العبادة ولا يتحقق ذلك إلا بالتفقه في الدين ألا وإن من الأمور التي ينبغي للمرء معرفتها وفقهها أحكام اللمس ما تنتقض به الطهارة فلا تصح معه العبادة وما لا تنتقض به، فأحببت أن أفرد هذا الموضوع ببحث مستقل أبين فيه مباحثه ومسائله وما يتعلق به سائلاً الله عز وجل الإعانة والتوفيق.

خطة البحث

قسمت هذا البحث إلى مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول:

المقدمة:

وتشتمل على الافتتاحية، وخطة البحث ومنهجه.

التمهيد:

ويشتمل على تعريف اللمس والفرق بينه وبين المس ومفهومهما في الكتاب والسنة.

الفصل الأول:

في لمس العورة، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: في لمس الفرج، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: في لمس الرجل فرجه.

المطلب الثاني: في لمس فرج الغير.

المطلب الثالث: في لمس المرأة فرجها.

المبحث الثاني: في لمس غير الفرج من العورة، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: في لمس الدبر.

المطلب الثاني: في لمس الأنثيين والألية والعانة.

المطلب الثالث: في لمس فرج البهيمة.

¹ آية: (102) من سورة آل عمران.

² آية: (1) من سورة النساء.

³ آية: (70) و (71) من سورة الأحزاب.

⁴ آية: (122) من سورة التوبة.

⁵ أخرجه البخاري 25/1، 26 في كتاب العلم باب من يرد الله به خيراً يفقهه من حديث معاوية رضي الله عنه.

المبحث الثالث: في كيفية اللمس، وفيه ثلاثة مطالب:
المطلب الأول: في اللمس بطن الكف وبظهره.
المطلب الثاني: في اللمس بقصد وبغير قصد.
المطلب الثالث: في اللمس من وراء حائل.
الفصل الثاني:

في لمس غير العورة من البدن، وفيه مبحثان:
المبحث الأول: في لمس المرأة والرجل، وفيه أربعة مطالب:
المطلب الأول: في لمس الرجل للمرأة والمرأة للرجل.
المطلب الثاني: في لمس الأمد.
المطلب الثالث: في لمس الرجل للرجل.
المطلب الرابع: في لمس المرأة للمرأة.
المبحث الثاني: في لمس المحارم والصغير وما اتصل بالجسم ووضوء الملموس، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: في لمس المحارم والصغيرة.
المطلب الثاني: في لمس ما اتصل بالجسم كالشعر والظفر والسن.
المطلب الثالث: في وضوء الملموس.
الفصل الثالث:

في لمس الميت والمصحف، وفيه مبحثان:
المبحث الأول: في لمس الميت، وفيه مطلبان:
المطلب الأول: في لمس الميت أثناء تغسيله.
المطلب الثاني: في لمس الميت أثناء حمله أو غيره.
المبحث الثاني: في لمس المصحف، وفيه مطلبان:
المطلب الأول: في لمس المصحف باليد مباشرة.
المطلب الثاني: في حمل المصحف بدون ملامسته باليد مباشرة.
الخاتمة

منهج البحث

سلكت في إعداد هذا البحث المنهج الآتي:

1- جمعت المادة العلمية المتعلقة بأحكام اللمس في الطهارة.
2- درست المسائل الواردة في هذا البحث دراسة موازنة، وحرصت على بيان المذاهب الأربعة في كل مسألة، وقد أذكر في المسألة أقوال بعض الصحابة والتابعين وغيرهم من الفقهاء كما أنني ذكرت قول الظاهرية في بعض المسائل مراعيًا في ذلك الترتيب الزمني بين الفقهاء.
3- حرصاً مني على إخراج المسائل بأسلوب مبسط، يسهل معه معرفة الحكم في المسألة، صدرتها بالإجماع إن كانت من المسائل المجمع عليها، كما أنني إن رأيت الخلاف ليس قوياً في المسألة صدرت المسألة بقول أكثر أهل العلم وبعد ذلك أشير إلى القول المخالف ثم أذكر أدلة كل قول وما قد يرد عليه من نقاش إن وجد، ثم أختتم المسألة بالقول الراجح وقد أؤخر المناقشة مع الترجيح.

4- حرصت على نقل أقوال الفقهاء من مصادرها الأصلية.
5- ذكرت أرقام الآيات القرآنية الواردة في البحث مع بيان أسماء سورها.
6- خرجت الأحاديث الواردة في البحث مبيناً الكتاب والباب والجزء والصفحة، فإن كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما اكتفيت بتخرجه منهما أو من أحدهما، وإن لم يكن فيهما أو في أحدهما اجتهدت في تخرجه من كتب السنة الأخرى مع ذكر درجة الحديث صحة أو ضعفاً معتمداً على الكتب التي تعنى بذلك.

7- بينت معاني الكلمات التي تحتاج إلى بيان معتمداً على الكتب التي تعنى بذلك.

8- لم أترجم للأعلام الواردة في البحث خشية الإطالة.

9- بينت في نهاية البحث في الخاتمة أهم النتائج التي توصلت إليها.

10- وضعت فهرساً للمصادر التي اعتمدت عليها مرتباً حسب الحروف الهجائية، وآخر

للموضوعات.

التمهيد

في التعريف باللمس والفرق بينه وبين المس و اللمس في الكتاب والسنة.
تعريف اللمس في اللغة:

لمس: بفتح فسكون مصدر لمس الشيء، أمسه بيده فهو لا مس، ولمس المرأة باشرها.
واللام والميم والسين أصل واحد يدل على تطلب شيء ومسيسه أيضاً. تقول: تلمست
الشيء إذا تطلبتّه، ويأتي بمعنى الحس.

وقال ابن الأعرابي: اللمس قد يكون مس الشيء بالشيء ويكون معرفة الشيء وإن لم
يكن ثم جوهر.

وقال الراغب الأصفهاني: "اللمس مطلقاً ؛ لأنه يقال المس إدراك بظاهر البشرة، واللمس
والملامسة المجامعة مجازاً"⁶.

تعريف اللمس في اصطلاح الفقهاء:

هو: قوة منبثقة في جميع البدن تدرك بها الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة، ونحو ذلك
عند التماس الاتصال به⁷.

وقيل هو: إلصاق الجارحة بالشيء وهو عرف باليد ؛ لأنها آتة الغالبة، ويستعمل كناية عن
الجماع⁸.

وقيل هو: أن يلمس الرجل بشرة المرأة والمرأة بشرة الرجل بلا حائل بينهما⁹.

وقيل: حقيقة اللمس ملاقة البشريتين¹⁰.

وكما هو واضح من هذه التعاريف كلها تدل على أن المراد من اللمس ملاقة البشريتين.
الفرق بين اللمس والمس:

دُكرت بعض الفروق بين اللمس والمس ومن ذلك:

أن مطلق التقاء الجسمين يسمى مساً، فإن كان بالجسد سمي مباشرة، وإن كان باليد
سمي مساً، وإن كان بالفم على وجه مخصوص سمي قبلة¹¹.

أن المس كاللمس لكن اللمس قد يقال لطلب شيء وإن لم يوجد والمس يقال فيما يكون
معه إدراك بحاسة اللمس¹².

أن اللمس لصوق بإحساس، والمس أقل تمكناً من الإصابة وهو أقل درجاتها.

أنه يكتفى باللمس عن النكاح والجنون، ويقال في كل ما ينال الإنسان من أذى مس، ولا
اختصاص له باليد لأنه لصوق فقط، وهذا بخلاف اللمس فإنه يكون باليد¹³.

أن اللمس أخص من المس إذ لا يطلق إلا على مس لطلب معنى من حرارة مثلاً.

أن المس لا يكون إلا بباطن الكف، واللمس يكون بأي جزء من البدن.

أن المس يكون من شخص واحد بخلاف اللمس فإنه لا يكون إلا بين اثنين.

أن المس يختص بالفرج بخلاف اللمس فلا يختص به¹⁴.

مفهوم اللمس في القرآن الكريم:

⁶ انظر: تاج العروس 343/4، معجم مقاييس اللغة 210/5، لسان العرب 209/9 مفردات
ألفاظ القرآن 747، المصباح المنير 677/2، المعجم الوسيط 838/2.

⁷ انظر: التعريفات للجرجاني ص: 193.

⁸ انظر: أحكام القرآن لأبن العربي المالكي 443/1.

⁹ انظر: المهذب 23/1.

¹⁰ انظر: المعني 258/1.

¹¹ انظر: تاج العروس 343/4، شرح منظومة المرشد المبين 939/1.

¹² انظر: مفردات ألفاظ القرآن ص: 766 و 767، المصباح المنير 677/2.

¹³ انظر: الكليات 175/4، الأشباه والنظائر ص: (515) و (516).

¹⁴ انظر: تفسير القرآن العظيم 276/2-277، غاية المرام 94/2، المباشرة وأثرها في
نقض الطهارة ص: 19.

ورد ذكر اللمس والمس في عدة آيات من القرآن الكريم:

- 1- قول الله تعالى: **{أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ ...}**¹⁵
 - 2- قول الله تعالى: **{وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي فِرطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ}**¹⁶
 - 3- قول الله تعالى: **{فِيلٍ أَرْجَعُوا وِرَاءَكُمْ فَالْتَمِسُوا نُورًا...}**¹⁷
 - 4- قول الله تعالى: **{وَأَنَا لَمَسْنَا السَّمَاءَ فَوَجَدْنَاهَا مُلْتًا حَرَسًا شَدِيدًا وَشُهْبًا}**¹⁸
- واللمس في القرآن الكريم ليس مقصوراً على معنى واحد أو مفهوم واحد فإنه يكتفى به عن النكاح حيث يقال مسّها وماسها ومن ذلك قوله تعالى: **{وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ}**¹⁹ والمسيس كناية عن النكاح.
- ويكتفى به عن المس بالجنون قال تعالى: **{الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ}**²⁰ والمس يقال في كل ما ينال من أذى كقوله تعالى: **{وَقَالُوا لَنْ نَمَسَّ النَّارَ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً}**²¹. وكقوله تعالى: **{مَسَّتْهُمُ الْبِئْسَاءُ وَالضَّرَاءُ}**²².
- وكقوله تعالى: **{ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ}**²³.
- ويكتفى باللمس عن الجنس باليد كقوله تعالى: **{وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي فِرطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ}**²⁴
- ويكتفى باللمس عن الطلب كقوله تعالى: **{وَأَنَا لَمَسْنَا السَّمَاءَ فَوَجَدْنَاهَا مُلْتًا حَرَسًا شَدِيدًا وَشُهْبًا}**²⁵
- ويطلق اللمس والمس على المباشرة في الفرج ومنه قوله تعالى: **{وَلَا تَبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ}**²⁶
- أما قوله تعالى: **{أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ}**²⁷. وقريء: **{أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ}**²⁸. فاختلف المفسرون والأئمة في معنى ذلك على قولين: أحدهما: أن ذلك كناية عن الجماع. الثاني: أن المراد بذلك: كل لمس بيد كان أو بغيرها من أعضاء الإنسان.
- قال ابن جرير: "وأولى القولين بالصواب قول من قال عنى الله بقوله: **{أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ}** الجماع دون غيره من معاني اللمس لصحة الخبر²⁹ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أنه قبل بعض نسائه ثم صلى ولم يتوضأ"³⁰.

¹⁵ آية: (43) من سورة النساء، وآية: (6) من سورة المائدة.

¹⁶ آية: (7) من سورة الأنعام.

¹⁷ آية: (13) من سورة الحديد.

¹⁸ آية: (8) من سورة الجن.

¹⁹ آية: (237) من سورة البقرة.

²⁰ آية: (275) من سورة البقرة.

²¹ آية: (80) من سورة البقرة.

²² آية: (214) من سورة البقرة.

²³ آية: (48) من سورة القمر.

²⁴ آية: (7) من سورة الأنعام.

²⁵ آية: (4) من سورة الجن.

²⁶ آية: (287) من سورة البقرة.

²⁷ من آية: (43) من سورة النساء، ومن آية: (6) من سورة المائدة.

²⁸ انظر: معالم التنزيل 433/1، تفسير القرآن العظيم 275/2.

²⁹ انظر: جامع البيان في تفسير القرآن 102/4، تفسير القرآن العظيم 275/2.

³⁰ أخرجه أحمد في المسند 210/6، وأبو داود 124/1 في الطهارة باب: الوضوء من

القبلة والترمذي 133/1 في الطهارة باب: ما جاء في ترك الوضوء من القبلة، وابن

ماجه 168/1 في الطهارة باب: الوضوء. والنسائي 104/1 في الطهارة باب: ترك

الوضوء من القبلة، والدارقطني 138/1، والبيهقي 125/1، وصححه ابن عبد البر في

وفسره بذلك حبر الأمة ابن عباس - رضي الله عنهما - الذي علمه الله تأويل كتابه واستجاب فيه دعوة رسوله صلى الله عليه وسلم وتفسيره أولى من تفسير غيره لتلك المزية³¹. وبناء على هذا الاختلاف في مفهوم اللمس اختلف الفقهاء في أثر هذا اللمس هل ينتقض به الوضوء أو لا ؟ وسيأتي الكلام عليه مفصلاً إن شاء الله في الفصل الثاني من هذا البحث. مفهوم اللمس في السنة:

ورد ذكر اللمس في عدة أحاديث من ذلك:

1- حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المنابذة؛ وهي طرح الرجل ثوبه إلى رجل قبل أن يقلبه أو ينظر إليه ؛ ونهى عن الملامسة واللامسة لمس الثوب لا ينظر إليه³².

قال ابن الأثير: "هو أن يقول: إذا لمست ثوبي أو لمست ثوبك فقد وجب البيع"³³.

2- حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: لما أتى ماعز بن مالك النبي صلى الله عليه وسلم قال له: "لعلك قبلت أو غمرت أو نظرت؟"³⁴

3- ما جاء عن عائشة رضي الله عنها في حديث البيعة أنها قالت: "ولا والله ما مست يده امرأة قط في المبايعة ما يبايعهن إلا بقوله قد بايعتك على ذلك"³⁵. ويظهر من هذه الأحاديث أن اللمس الوارد فيها هو اللمس باليد وهو ليس مقصوراً على ذلك.

بل ورد اللمس بمعنى البحث والتحري ومنه:

1- حديث عائشة رضي الله عنها قالت: "فقدت رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة من الفراش فالتمسته فوقت يدي على بطن قدميه وهو في المسجد وهما منصوبتان"³⁶.

2- حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - في شأن ليلة القدر: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "التمسوها في العشر الأواخر من رمضان"³⁷.

الفصل الأول

في لمس العورة

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: في لمس الفرج.

المبحث الثاني: في لمس غير الفرج من العورة.

المبحث الثالث: في كيفية اللمس.

=

التمهيد 174/21، والزيلعي في نصب الراية 72/1، والتركماني في الجوهر النقي 123/1 و127، وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه 82/1، وأحمد شاكر في حاشيته على سنن الترمذي 134/1.

³¹ انظر: معالم التنزيل 433/1، تفسير القرآن العظيم 275/2 و276، نيل الأوطار 195/1.

³² أخرجه البخاري 25/3 في البيوع باب: بيع المنابذة واللفظ له، ومسلم 1152/2 في البيوع باب إبطال بيع الملامسة والمنابذة.

³³ انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر 261/4.

³⁴ أخرجه البخاري 24/7 في كتاب الحدود باب: هل يقول الإمام لعلك لمست أو غمرت.

³⁵ أخرجه البخاري 61/6 في كتاب التفسير باب: إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات.

³⁶ أخرجه مسلم 352/1 في الصلاة: باب الركوع والسجود.

³⁷ أخرجه البخاري 254/2 في كتاب فضل ليلة القدر، باب: تحري ليلة القدر ومسلم 823/1 في كتاب الصيام باب فضل ليلة القدر.

المبحث الأول
في لمس الفرج
وفيه ثلاثة مطالب:
المطلب الأول: في لمس الرجل فرجه.
المطلب الثاني: في لمس فرج الغير.
المطلب الثالث: في لمس المرأة فرجها.
المطلب الأول

في لمس الرجل فرجه
اتفق الفقهاء على أن من لمس فرجه بغير يده من أعضائه أنه لا ينتقض وضوءه³⁸.
واختلفوا فيمن مس فرجه بيده على قولين:

القول الأول: أن من لمس ذكره انتقض وضوءه، وهو مروى عن عمر ابن الخطاب، وسعد بن أبي وقاص، وأبي هريرة، وابن عمر، وعبدالله بن عمرو بن العاص، وأبي أيوب الأنصاري، وزيد بن ثابت، وجابر بن عبدالله، وعائشة، وأم حبيبة، وبسرة بنت صفوان، وبه قال مكحول، وسعيد بن المسيب، وعطاء، ومجاهد، وعروة، وسليمان بن يسار، والزهري، ويحيى بن أبي كثير، والشعبي، وأبو العالية، والأوزاعي، والليث.

وهو المشهور من مذهب الإمام مالك والشافعي إذا كان اللبس باطن الكف، وأحمد في المذهب، وداود وابن حزم³⁹.

القول الثاني: أن من لمس ذكره لا ينتقض وضوءه، وهو مروى عن علي، وابن مسعود، وعمار بن ياسر، وابن عباس، وحذيفة، وعمران بن حصين، وأبي الدرداء، وهو قول سعيد بن جبير، وطاووس والنخعي، والحسن بن حي، وشريك، وابن المبارك، ويحيى بن معين، والحسن البصري، وقتادة، والثوري.

وليه ذهب أبو حنيفة، ومالك في قول، وأحمد في رواية، واختاره ابن المنذر، وابن تيمية⁴⁰.
الأدلة:

استدل أصحاب القول الأول بالأدلة التالية:

1- حديث بسرة بنت صفوان أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "من مس ذكره فليتوضأ"⁴¹.

³⁸ انظر: الإفصاح 1/139، مراتب الإجماع 22/1.

³⁹ انظر: مصنف ابن أبي شيبة 1/163 و164، السنن الكبرى 1/131، شرح معاني الآثار 76/1 و77، الأوسط 1/195، التمهيد 17/199، الاستذكار 1/31، البيان والتحصيل 18/45، حلية العلماء 1/149، الغاية القصوى 1/216، مغني المحتاج 1/3، مسائل الإمام أحمد لابنه عبدالله ص: (16)، الإنصاف 1/202، المغني 1/240، المحلى 1/235.

⁴⁰ انظر مصنف ابن أبي شيبة 1/164 و165، السنن الكبرى 1/131، شرح معاني الآثار 76/1 و77، الأوسط 1/455، الاستذكار 1/315، المبسوط 1/66، الأصل 1/46 بدائع الصنائع 1/30، اللباب 1/148، مقدمات ابن رشد 1/29 و30، عقد الجواهر الثمينة 1/57، المغني 1/241، الفروع 1/179، الإنصاف 1/202، مجموع الفتاوى 21/241.

⁴¹ أخرجه مالك في الموطأ 1/42 في الطهارة باب: الوضوء من مس الفرج، والشافعي في مسنده 1/21، وأحمد في المسند 6/406، وأبو داود 1/126 في الطهارة باب: الوضوء من مس الذكر، والترمذي 1/126 في الطهارة باب: الوضوء من مس الذكر، وابن حبان في الإحسان 1/220، والبيهقي 1/128، والدارقطني 1/146 وصححه، وابن خزيمة 1/22، والحديث صححه الإمام أحمد كما في مسائل الإمام أحمد لأبي داود ص 309 وصححه ابن حبان، وابن خزيمة، والدارقطني، ونقل الترمذي عن البخاري أنه قال:

- 2- حديث أم حبيبة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "من مس فرجه فليتوضأ"⁴²
- 3- حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إذا أفضى أحدكم بيده إلى ذكره ليس بينهما شيء فليتوضأ وضوءه للصلاة"⁴³
- 4- ولأنه لمس يفضي إلى خروج المذي فأشبهه مس الفرج بالفرج⁴⁴.
- 5- أن الذكر يختلف عن سائر الجسد لأنه تتعلق به أحكام ينفرد بها من وجوب الغسل بإيلاجه والحد والمهر وغير ذلك⁴⁵.
- وقد اعترض على هذه الأدلة بما يأتي:
- حديث بسرة اعترض عليه بعدة اعتراضات أهمها:
- 1- رواه عنها مروان بن الحكم وهو كان يحدث في زمانه مناكير ولذلك لم يقبل عروة منه⁴⁶.
- 2- أن ربيعة شيخ مالك قال: "ويحكم مثل هذا يأخذ به أحد ويعمل بحديث بسرة؟ والله لو أن بسرة شهدت على هذا النعل لما أجزت شهادتها، وإنما قوام الدين الصلاة، وإنما قوام الصلاة الطهور، فلم يكن في صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم من يقيم هذا الدين إلا بسرة"⁴⁷.
- 3- قال ابن معين: لم يصح في مس الذكر حديث⁴⁸.
- 4- رواية ابن وهب عن مالك أن الوضوء من مس الذكر سنة فكيف يصح عنده هذا الحديث ثم يستجيز هذا القول؟⁴⁹
- 5- أن الرجل أولى بنقله من بسرة⁵⁰.

أصح شيء في هذا الباب حديث بسرة، وحسنه النووي في المجموع 35/2. وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير 122/1: صححه يحيى ابن معين والبيهقي والحازمي. وقال البيهقي: هو على شرط البخاري بكل حال، ونقل عن الإسماعيلي أنه يلزم البخاري إخراجهم فقد أخرج نظيره، وصححه الألباني في إرواء الغليل 150/1.

⁴² أخرجه ابن ماجة 162/1 في الطهارة باب: الوضوء من مس الذكر، والبيهقي 130/1 والطحاوي 75/1، وقال الحافظ في التلخيص 124/1: أما حديث أم حبيبة فصححه أبو زرعة والحاكم، وأعله البخاري بأن مكحولاً لم يسمع من عنبسة بن أبي سفيان، وكذا قال يحيى بن معين وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي أنه لم يسمع منه، وخالفهم دحيم وهو أعرف بحديث الشاميين، فأثبت مكحول من عنبسة، وقال الخلال في العلل: صحح أحمد حديث أم حبيبة. أخرجه ابن ماجة من حديث العلاء بن الحارث عن مكحول. وقال ابن السكن: لا أعلم به علة. وقال الألباني في إرواء الغليل 151/1: والحديث صحيح على كل حال؛ لأنه إن لم يصح بهذا السند فهو شاهد جيد لما ورد في الباب من أحاديث.

⁴³ أخرجه أحمد في المسند 333/2، والدارقطني 147/1، والبيهقي 133/1، والطحاوي في شرح معاني الآثار 74/1، والحاكم في المستدرک 138/1 وصححه، وابن حبان في الإحسان 222/2. وقال ابن عبد البر في التمهيد 195/17، والاستذكار 312/1 كان هذا الحديث لا يعرف إلا ليزيد بن عبد الملك النوفلي وهذا مجمع على ضعفه حتى رواه عبد الرحمن بن القاسم عن نافع بن أبي نعيم الفاري وهذا إسناد صالح إن شاء الله. وقال النووي في المجموع 35/2، وفي إسناده ضعف لكنه يقوى بكثرة طرقه. قال الحافظ في التلخيص 12/1: قال ابن السكن: هو أجود ما روي في هذا الباب.

⁴⁴ انظر: المعرفة 156/1، الذخيرة 222/1.

⁴⁵ انظر: المغني 242/1.

⁴⁶ انظر: شرح معاني الآثار 73-71/1.

⁴⁷ انظر: شرح معاني الآثار 71/1.

⁴⁸ انظر: التلخيص الحبير 123/1.

⁴⁹ انظر: الاستذكار 308/1 و309.

- 6- أنه مما تعم به البلوى فينبغي أن ينقل مستفيضاً ولما لم يكن كذلك دل على ضعفه⁵¹.
- 7- إنكار كبار الصحابة لحكمه كعلي وابن مسعود وغيرهما كما تقدم في القول الثاني⁵².
- 8- أنه مخالف لإجماع الصحابة⁵³.
- 9- لو سلم بصحته يحمل على غسل اليد لأنهم كانوا يستجمرون ثم يعرقون ثم يؤمر من مس موضع الحدث بالوضوء الذي هو النظافة⁵⁴.
- 10- أنه معارض بحديث طلق، والقياس على سائر الأعضاء⁵⁵.
- وقد أوجب على هذه الاعتراضات بما يأتي:
- 1- أن مروان كان عدلاً ولذلك كانت الصحابة تأتم به وتغشى طعامه وما فعل شيئاً إلا عن اجتهاد، وإنكار عروة لعدم اطلاعه⁵⁶.
- 2- أن عدم استقلال المرأة في الشهادة لا يدل على عدم قبول روايتها وإلا لما قبلت رواية كثير من الصحابات.
- قال الشافعي: "والذي يعيب علينا الرواية عن بسرة يروي عن عائشة بنت عجرد وأم خدش وعدة من النساء لسنن بمعروفات ويحتج بروايتهن ويضعف بسرة مع سابقتهما وقديم هجرتهما وصحتها النبي صلى الله عليه وسلم وقد حدثت بهذا في دار المهاجرين والأنصار وهم متوافرون ولم يدفعه متوافرون ولم يدفعه منهم أحد بل علمنا بعضهم صار إليه منهم عروة بن الزبير"⁵⁷.
- 3- إذا لم يصح الحديث عند ابن معين فقد صح عند غيره فقد صححه الجماهير من الأئمة الحفاظ واحتج به الأوزاعي والشافعي وأحمد وهم أعلام الحديث والفقهاء فلو كان باطلاً لم يحتجوا به، لكنه مع هذا لم يثبت عند ابن معين كما قال الحافظ ابن حجر وابن الجوزي⁵⁸.
- 4- أن مالكاً لم يطعن في الصحة وإنما تردد في دلالة اللفظ هل هي للوجوب أم للندب؟⁵⁹
- 5- أن بسرة لم تنفرد بروايتها بل رواه نحو خمسة عشر من الرجال والنساء فإن في الباب عن أم حبيبة وأبي هريرة وأروى بنت أنس وعائشة وجابر وزيد بن خالد وعبد الله بن عمرو وسعد بن أبي وقاص وأم سلمة وابن عباس وابن عمر والنعمان بن بشير وأنس وأبي بن كعب ومعاوية بن حيدة وقبيصة رضي الله عنه⁶⁰.
- 6- أن الخبر نقل مستفيضاً⁶¹.
- 7- أن الحديث لم يثبت عندهم أو لم يبلغهم، وقد بلغهم حديث طلق ولم يبلغهم ما ينسخه ولو بلغهم لقالوا به ولا يجب على الصحابي أن يطلع على سائر الأحاديث⁶².
- 8- أنه لم ينعقد في هذه المسألة إجماع وإلا لما ساء الخلاف فيها ومن أراد الاطلاع على معرفة قدر اختلاف الصحابة فيها فليراجع المصادر التي ذكرتها عند عرض الأقوال في أول

=

⁵⁰ انظر: الذخيرة 222/1.

⁵¹ انظر: بدائع الصنائع، 30/1.

⁵² وانظر: بدائع الصنائع، 30/1، الذخيرة 222/1.

⁵³ انظر: بدائع الصنائع، 30/1.

⁵⁴ انظر: إعلاء السنن 118-124/1، تحفة الأحوذى 275-280/1، المجموع 43/2.

⁵⁵ انظر: الذخيرة 223/1، المغني 242/1.

⁵⁶ انظر: الاعتبار 29، 30، الذخيرة 222/1.

⁵⁷ انظر: الاعتبار 29.

⁵⁸ انظر: المجموع 42/2، التلخيص الحبير 123/1.

⁵⁹ انظر: الذخيرة 222/1.

⁶⁰ انظر: المجموع 42/2، التلخيص الحبير 123/1 و124، شرح ابن القيم على سنن أبي

داود 113/1.

⁶¹ انظر: المصادر السابقة.

⁶² انظر: الذخيرة 222/1، المجموع 43/2.

المسألة⁶³.

9- أن حديث طلق الذي استدل به أصحاب القول الثاني لا يصح والقياس الذي ذكره في قبالة النص فيكون فاسداً⁶⁴.

10- أن الألفاظ الشرعية الأصل فيها أن تحمل على الحقيقة إلا إذا ورد دليل يصرّفها عنها ولم يرد⁶⁵ بل ورد هنا ما يخالفه كما تقدم في حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إذا أفضى أحدكم بيده إلى ذكره - ليس بينهما شيء - فليتوضأ وضوءه للصلاة"⁶⁶.

قال البيهقي وغيره: "ويكفي في ترجيح حديث بسرة على حديث طلق أن حديث لم يحتج الشيخان بأحد من رواته، وحديث بسرة قد احتج بسائر رواة حديثها، وهذا وجه رجحان حديثها على حديث طلق من طريق الإسناد؛ لأن الرجحان إنما يقع بوجود شرائط الصحة والعدالة في حق هؤلاء الرواة دون من خالفهم"⁶⁷.
واستدل أصحاب القول الثاني بالأدلة الآتية:

1- حديث قيس بن طلق، عن أبيه قال: "قدمنا على نبي الله صلى الله عليه وسلم فجاء رجل كأنه بدوي فقال: يا نبي الله، ما ترى في مس الرجل ذكره بعدما يتوضأ؟ فقال: "هل هو إلا مضغة⁶⁸ منه؟ أو قال: بضعة⁶⁹ منه"⁷⁰.

2- ما روى جعفر بن الزبير عن القاسم، عن أبي أمامه أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال: إني مسست ذكرى وأنا أصلي، فقال: "لا بأس إنما هو حذية⁷¹ منك"⁷².
3- إجماع أهل العلم على أن لا وضوء على من مس بولاً أو غائطاً أو دمًا فمس الذكر أولى أن لا يوجب وضوءاً⁷³.

وقد اعترض على هذه الأدلة بما يأتي:

⁶³ انظر: عرض الأقوال في المسألة ص: (220).

⁶⁴ انظر: الذخيرة 222/1.

⁶⁵ انظر: المجموع 42/2.

⁶⁶ انظر: سبق تخريجه ص: (222).

⁶⁷ انظر: معرفة السنن والآثار 413/1، التلخيص الحبير 125/1.

⁶⁸ المضغة: القطعة من اللحم قدر ما يمضغ. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر 339/4 المصباح المنير 699/2.

⁶⁹ بضعة: بالفتح القطعة من اللحم. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر 123/1، المصباح المنير 65/1.

⁷⁰ أخرجه أبو داود 127/1 واللفظ له في الطهارة باب الرخصة في ذلك، وأحمد في المسند 22/4، والترمذي 131/1 في أبواب الطهارة باب: ما جاء في ترك الوضوء من مس الذكر وقال: هذا الحديث أحسن شيء يروى في هذا الباب، وابن ماجه 163/1 في كتاب الطهارة وسنننها باب: الرخصة في ذلك، والبيهقي 134/1، والدارقطني 149/1، والطحاوي 75/1 وصححه، وصححه ابن حبان في الإحسان 223/1، وصححه ابن حزم في المحلى 239/1، وقال النووي في المجموع 42/2: بأنه ضعيف باتفاق الحفاظ. وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير 125/1، وصححه عمرو ابن علي الفلاس، ونقل عن ابن المديني أنه قال: هو عندنا أحسن من حديث بسرة، وقال أيضاً: وضعفه الشافعي وأبو حاتم وأبو زرعة والدارقطني والبيهقي وابن الجوزي.

⁷¹ حذية: أي قطعة قيل هي بالكسر: ما قطع من اللحم طولاً. انظر النهاية في غريب الحديث والأثر 357/1.

⁷² أخرجه ابن ماجه 163/1 في الطهارة باب: الرخصة في ذلك، وفي سننه جعفر بن الزبير متروك، والقاسم ضعيف كما في التقريب 140، ونصب الرأية 69/1.

⁷³ انظر: الأوسط 203/1.

- 1- أن حديث طلق ضعيف باتفاق المحدثين وقد بين البيهقي وجوهاً من ضعفه⁷⁴.
- 2- أنه منسوخ بحديث بسرة لأن أبا هريرة قد رواه وهو متأخر الإسلام ووفادة طلق على النبي صلى الله عليه وسلم كانت في السنة الأولى من الهجرة ورسول الله صلى الله عليه وسلم بيني مسجده وهدوم أبي هريرة وإسلامه كان في السنة السابعة من الهجرة⁷⁵.
- 3- أنه محمول على المس من فوق حائل لأنه قال: سألته عن مس الذكر في الصلاة، والظاهر أن الإنسان لا يمس ذكره في الصلاة بدون حائل⁷⁶.
- 4- أن حديث بسرة أكثر رواة من حديث طلق كما تقدم⁷⁷.
- 5- أن حديث بسرة فيه احتياط للعبادة⁷⁸.
- 6- أن حديث جعفر بن الزبير حديث ضعيف كما تقدم في تخريجه⁷⁹.
- 7- أن القياس الذي ذكره قياس في مقابل النص فيكون فاسداً⁸⁰.
- وقد أجب عن هذه الاعتراضات بما يلي:
- 1- القول بأن حديث طلق حديث ضعيف باتفاق المحدثين غير مسلم فقد صححه كما سبق في تخريجه الطحاوي، وابن حبان، وابن حزم وغيرهم⁸¹.
- 2- دعوى النسخ لا تقبل إذ ليس في حديث بسرة ما يدل على النسخ⁸².
- 3- أن كثرة الرواة لا أثر لها في باب الترجيحات لأن طريق كل واحد منهما غلبه الظن فصار كشهادة شاهدين مع شهادة أربعة⁸³.
- الراجح:
- أطال أهل العلم النقاش حول هذه المسألة وأكثروا الاحتجاج لها وذهب كل فريق يرجح حديثه الذي احتج به بمرجحات ومبررات وقد اختار شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - الجمع بين الأدلة فحمل الأمر بالوضوء من مس الذكر على الاستحباب⁸⁴ وأخذ به الشيخ محمد ابن عثيمين - رحمه الله - للقرينة الصارفة في حديث طلق السابق ذكره وهي: "وهل هو إلا بضعة منك" وليس فيه نسخ، وحمل الأمر على الاستحباب أولى من النسخ.
- وأما دعوى أن حديث طلق منسوخ لأنه قدم على النبي صلى الله عليه وسلم وهو بيني المسجد أول الهجرة، ولم يعد إليه بعد، فهذا غير مسلم لما يأتي:
- 1- أنه لا يصار إلى النسخ إلا إذا تعذر الجمع، والجمع هنا ممكن⁸⁵ ومن أوجه الجمع: أحمل حديث بسرة وما شابهه على ما كان لشهوة، وحديث طلق على ما إذا كان لغير شهوة.
- ب- أن يكون الأمر في حديث بسرة للاستحباب، وحديث طلق السؤال فيه للوجوب، فهو سأل عن الواجب "أعليه" وكلمة "على" ظاهرة في الوجوب⁸⁶.
- 2- أن في حديث طلق علة لا يمكن أن تزول، وإذا ربط الحكم بعلة لا يمكن أن تزول، فإن الحكم لا يمكن أن يزول لأن الحكم يدور مع علته، والعلة قوله: "إنما هو بضعة منك" ولا يمكن في

⁷⁴ انظر: السنن الكبرى 134/1 و135، المجموع 42/2.

⁷⁵ انظر: معالم السنن 126/1، شرح السنة 343/1، المغني 242/1.

⁷⁶ انظر: المجموع 42/2.

⁷⁷ تقدم في ص: (225).

⁷⁸ انظر: المجموع 42/2.

⁷⁹ تقدم في ص: (227).

⁸⁰ انظر: الذخيرة 222/1.

⁸¹ تقدم تخريجه في ص: (227).

⁸² انظر: الاعتبار 45، نيل الأوطار 198/1.

⁸³ انظر: نصب الراية 68/1.

⁸⁴ انظر: مجموع الفتاوى 241/21.

⁸⁵ انظر: الاعتبار 45، نيل الأوطار 198/1.

⁸⁶ انظر: نيل الأوطار 198/1.

يوم من الأيام أن يكون ذكر الإنسان ليس بضعة منه، فلا يمكن النسخ.
3- أن أهل العلم قالوا: إن التاريخ لا يعلم بتقدم إسلام الراوي أو تقدم أخذه، لجواز أن يكون الراوي حدث به عن غيره⁸⁷.
وخلاصة القول في المسألة كما ذكر الشيخ محمد العثيمين: "أن الإنسان إذا مس ذكره استحبه له الوضوء مطلقاً سواء مس بشهوة أو بغير شهوة وإذا مسه لشهوة فالقول بالوجوب قوي جداً وهو الأحوط"⁸⁸ والله تعالى أعلم.

المطلب الثاني

في مس ذكر الغير

بينت في المطلب السابق حكم انتقاض وضوء الإنسان بمس ذكره وفي هذا المطلب أذكر حكم مس الإنسان لذكر غيره.

والكلام في هذه المسألة مبني على الكلام في مسألة من مس ذكره.
فذهب الفقهاء القائلون بنقض الوضوء من مس الإنسان ذكره إلى أنه لا فرق بين مس الإنسان ذكره وذكر غيره⁸⁹

وذهب داود وابن حزم إلى أن من مس ذكر غيره لا ينتقض وضوءه⁹⁰

استدل أصحاب القول الأول بالأدلة الآتية:

1- حديث بسرة فقد ورد في بعض ألفاظه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من مس الذكر فليتوضأ"⁹¹

وجه الدلالة: أن الحديث على عمومته يدخل تحت عمومته ذكره وذكر غيره⁹².

2- أن مس ذكر غيره معصية، وأدعى إلى الشهوة، وخروج الخارج، وحاجة الإنسان تدعو إلى مس ذكر نفسه، فإذا انتقض بمس ذكر نفسه فمس ذكر غيره أولى وهذا تنبيه يقدم على الدليل⁹³.

3- ولأن من مس فرج غيره أغلظ من مس فرجه لما يتعلق به من هتك حرمة الغير فكان بالنقض أحق⁹⁴.

واستدل أصحاب القول الثاني بالآتي:

أنه لا نص فيه، والأخبار إنما وردت في ذكر نفسه، فيقتصر عليه⁹⁵.

واعترض على هذا الاستدلال:

أن ادعاء أنه لا نص فيه غير صحيح فقد ورد في بعض ألفاظ حديث بسرة كما سبق قوله صلى الله عليه وسلم: "من مس الذكر فليتوضأ".

والراجع في المسألة:

هو كما تقدم في المسألة السابقة أن الإنسان إذا مس ذكره استحبه له الوضوء مطلقاً سواء مس بشهوة أو بغير شهوة، وإذا مس بشهوة فالقول بالوجوب قوي جداً وهو الأحوط فإذا كان

⁸⁷ انظر: الشرح الممتع 233/1، 234.

⁸⁸ انظر: الشرح الممتع 234/1.

⁸⁹ انظر: الحاوي 193/1، فتح العزيز 37/2، المنهاج 35/1، المعونة 157/1، الكافي 122/1،

جواهر الإكليل 20/1، المغني 243/1، المبدع 162/1، كشاف القناع 126/1.

⁹⁰ انظر: المغني 243/1، المحلى 235/1.

⁹¹ أخرجه الطبراني في المعجم الكبير 197/24، حديث رقم: (499) وصححه.

⁹² انظر: الحاوي 193/1.

⁹³ انظر: المغني 243/1.

⁹⁴ انظر: الحاوي 193/1.

⁹⁵ انظر: المغني 243/1، المحلى 235/1.

هذا في مس ذكره ففي مس ذكر غيره من باب أولى، والله تعالى أعلم.

المطلب الثالث

لمس المرأة فرجها

تقدم الكلام في المطلب الأول على حكم لمس الرجل ذكره وفي هذا المطلب أبين حكم لمس المرأة لفرجها أهو كحكم لمس الرجل لفرجه أم أن بينهما اختلافاً؟ اختلف أهل العلم في هذه المسألة على قولين: القول الأول: أن لمس المرأة فرجها ينتقض به الوضوء، وهو قول مالك في المشهور عنه، والشافعي إذا كان المس بباطن الكف، وأحمد في الصحيح من المذاهب⁹⁶ القول الثاني: أن لمس المرأة فرجها لا ينقض الوضوء، وهو قول أبي حنيفة ومالك في رواية، وأحمد في رواية⁹⁷. الأدلة:

1- حديث أم حبيبة أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "من مس فرجه فليتوضأ"⁹⁸.

وجه الدلالة: أن الفرج هنا اسم جنس فيدخل فيه قبل المرأة لأن الفرج في اللغة الفرج بين الشئين ويطلق على القبل والدبر من الرجل والمرأة وكثر استعماله في العرف في القبل، فعلى هذا ينتقض وضوء المرأة بلمسها فرجها⁹⁹.

2- حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "أيا رجل مس فرجه فليتوضأ، وأيا امرأة مست فرجها فلتتوضأ"¹⁰⁰.

3- حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "ويل للذين يمسون ذكورهم ويصلون ولا يتوضئون" قالت عائشة: "فهذا للرجال فما بال النساء قال عليه الصلاة والسلام: "إذا مست إحداكن فرجها توضأت"¹⁰¹.

1. ولأن المرأة آدمي مس فرجه فانتقض وضوءه كالرجل¹⁰².

واستدل أصحاب القول الثاني بما يأتي:

1- أن الأصل عدم ورود دليل يدل على النقض¹⁰³.

2- أن الحديث المشهور في مس الذكر وليس مس المرأة فرجها في معناه¹⁰⁴.

3- أن مس الفرج لا يدعو إلى خروج خارج فلا ينقض الوضوء¹⁰⁵.

⁹⁶ انظر: التفریع 1/197، الكافي 1/123، المنتقى 1/90، الأمر 1/17، الحاوي 1/195، فتح

العزیز 2/56، المغني 1/244، المبدع 1/164، الإنصاف 1/210.

⁹⁷ انظر: المبسوط 1/66، بدائع الصنائع 1/30، المدونة 1/19، الكافي 1/123، المغني 1/244،

الفروع 1/179، الإنصاف 1/210.

⁹⁸ سبق تخريجه في ص: (222).

⁹⁹ انظر المصباح المنير 2/559، المبدع 1/164.

¹⁰⁰ أخرجه أحمد في المسند 2/223، والدارقطني 1/147 في الطهارة باب: ما روى

في لمس القبل والدبر والذكر، والبيهقي 1/132، في الطهارة باب: الوضوء من

مس المرأة فرجها وقال الحافظ في التلخيص الحبير 1/124: قال الترمذي في

العلل عن البخاري هو عندي صحيح، وصححه الحازمي في الاعتبار في الناسخ

والمنسوخ ص: (44) وقال: رواه ثقات معروفون، وقال الألباني في إرواء الغليل

1/152: الحديث حسن الإسناد صحيح المتن بما قبله.

¹⁰¹ أخرجه الدارقطني 1/147 و1/148، في الطهارة باب: ما روى في لمس القبل والدبر

والذكر وضعفه، وقال الحافظ في التلخيص الحبير 1/126: وضعفه ابن حبان وله

شاهد من حديث عمرو بن شعيب.

¹⁰² انظر: المغني 1/244.

¹⁰³ انظر: المغني 1/245.

¹⁰⁴ انظر: المبدع 1/164.

4- أنه عضو منها فأشبهه لمسه لمس سائر بدنها¹⁰⁶، وقد أجابوا عن حديث أم حبيبة بأن فيه انقطاعاً¹⁰⁷، وحديث عمرو بن شعيب قالوا: إن الإمام أحمد سئل عنه فقال: ليس بذلك¹⁰⁸. وقد أجاب أصحاب القول الأول عن ذلك بأن حديث أم حبيبة حديث صحيح كما سبق تخريجه، وأن حديث عمرو بن شعيب حسن الإسناد صحيح المتن بما قبله كما سبق تخريجه. والراجح في المسألة: أن المرأة إذا مست فرجها استحب لها الوضوء مطلقاً سواء مست بشهوة أم بغير شهوة، وإذا مست بشهوة فالقول بالوجوب قوي جداً وهو الأحوط.

المبحث الثاني

في لمس غير الفرج من العورة

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: في لمس الدبر.

المطلب الثاني: في لمس الأثنيين والآلية والعانة.

المطلب الثالث: في لمس فرج البهيمة.

المطلب الأول

في لمس الدبر

تقدم في المبحث الأول الكلام على حكم لمس الفرج ولما كان الدبر يدخل في مسمى الفرج فقد يتبادر إلى الذهن أنه يأخذ حكم القبل وحيث إن الدبر يختلف في بعض الصفات عن القبل كالشهوة وخروج المذي والمنى فهل يأخذ حكم القبل أو لا ؟
اختلف العلماء في لمس الدبر على قولين:

القول الأول: أن الوضوء لا ينتقض بلمس الدبر وهو مروى عن قتادة وسفيان الثوري وهو قول أبي حنيفة، ومالك، والشافعي في القديم وأحمد في رواية، وداود¹⁰⁹.
القول الثاني: أن الوضوء ينتقض بلمس الدبر وهو مروى عن عطاء والزهرى، والأوزاعي، والشافعي في الجديد وهو الصحيح، وأحمد في الصحيح من المذهب، وإسحاق¹¹⁰.
الأدلة:

استدل أصحاب القول الأول بالأدلة الآتية:

1- حديث بسرة بنت صفوان أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "من **مس ذكره فليتوضأ**"¹¹¹.

وجه الدلالة: أنه خص الذكر بالحكم وهذا ليس في معناه لأنه لا يقصد مسه¹¹².
2- أن مس القبل إذا كان على سبيل الشهوة يفضي إلى خروج المذي وغيره فأقيم مسه مقام خروج الخارج بخلاف الدبر¹¹³.

=

¹⁰⁵ انظر: المغني 1/245.

¹⁰⁶ انظر: الإشراف 1/25.

¹⁰⁷ انظر: نصب الرأية 1/56، شرح الزرقاني 1/88.

¹⁰⁸ انظر: المغني 1/245.

¹⁰⁹ انظر: مختصر الطحاوي 19، مجمع الأنهر 1/21، حاشية ابن عابدين 1/149، الإشراف 1/25، التفريع 1/196، البيان والتحصيل 18/45، الأوسط 1/212، المجموع 2/38، المغني 1/244، الإنصاف 1/209، المبدع 1/164، المحلى 1/238.

¹¹⁰ انظر الأوسط 1/212، الحاوي 1/196، المجموع 2/38، مغني المحتاج 1/36، المغني 1/244، الإنصاف 1/209، المبدع 1/164.

¹¹¹ سبق تخريجه في ص: (221).

¹¹² انظر: الحاوي 1/197، المغني 1/244.

¹¹³ انظر: فتح العزيز 2/57، المغني 1/244.

3- أنه لا يلتذ بمسه كالقبل فأشبهه سائر الأعضاء¹¹⁴.

واستدل أصحاب القول الثاني بالأدلة الآتية:

1- حديث أم حبيبة أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "من مس فرجه فليتوضأ"¹¹⁵.

وجه الدلالة: أن اسم الفرج يطلق على القبل والدبر جميعاً¹¹⁶.

2- أنه أحد سبيلي الحدث فوجب أن يكون مسه حدثاً كالقبل¹¹⁷.

واعترض على هذين الدليلين بما يأتي:

1- حديث أم حبيبة اعترض عليه بأن بعض الأحاديث أطلق فيها الفرج وبعضها صرح فيها بالذكر فتحمل الأحاديث التي جاءت بلفظ الفرج أنه يراد به الذكر الذي صرح به في بعض الأحاديث ويحمل الفرج الذي أمرت المرأة بالوضوء إذا هي مسته على ما يقابل ذكر الرجل وهو القبل منها.
2- دليلهم الثاني اعترض عليه بوجود الفارق بين القبل والدبر حيث إن الدبر ليس محلاً للشهوة بخلاف القبل فإن الشهوة تثور بلمسه غالباً ومن أجل هذا أمر بالوضوء من مسه، أما الدبر فهو كأي جزء آخر من البدن لا تثور الشهوة بمسه فلا يلزم من مسه الوضوء¹¹⁸.
الراجح:

هو القول بعدم انتقاص الوضوء بمس الدبر لأن الأحاديث التي جاء فيها ذكر الفرج مطلقاً تحمل على الفرج المصرح به في حديث بسرة ولأن القبل يختلف عن الدبر في كثير من الأحكام وهو المراد في كثير من النصوص كقول تعالى: **{ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَنْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ }**¹¹⁹ خطاب للرجال يحفظ فروجهم من الزنا والمراد الذكر وقوله تعالى: **{ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَنْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ }**¹²⁰ خطاب للنساء يحفظ فروجهن من الزنا والمراد القبل، وقوله تعالى: **{ وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ }** بيان لحال المؤمنين الذين حصنوا فروجهم من الزنا، والمراد الرجال بدلالة قوله تعالى بعد ذلك: **{ إِلَّا عَلَىٰ أَرْوَاحِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ }**¹²¹ فعلى هذا فإن المراد بالفرج في النصوص هو القبل الذي هو محل الشهوة دون الدبر، والله أعلم.

المطلب الثاني

في لمس الأنثيين والألية والعانة

عامة أهل العلم يرون أن الوضوء لا ينتقض بلمس الأنثيين والألية والعانة¹²².

وروى عن عروة أن الوضوء ينتقض بلمسها، وقال الزهري: "أحب إلي أن يتوضأ"، وقال

عكرمة: "من مس ما بين الفرجين فليتوضأ"¹²³.

استدل عامة أهل العلم بما يأتي:

1- أنه لا نص في هذا ولا هو في معنى المنصوص عليه فلا يثبت الحكم فيه¹²⁴.

2- ولأنها مواضع من البدن لا لذة في مسها فأشبهت سائر الأعضاء¹²⁵.

¹¹⁴ انظر: الإشراف 25/1.

¹¹⁵ سبق تخريجه في ص: (222).

¹¹⁶ انظر: الحاوي 197/1.

¹¹⁷ انظر: المهذب 24/1، المغني 244/1.

¹¹⁸ انظر: فتح القدير 57/1، المحلى 238/1.

¹¹⁹ آية: (30) من سورة النور.

¹²⁰ آية: (31) من سورة النور.

¹²¹ آية: (6) من سورة المؤمنون.

¹²² انظر: مختصر الطحاوي 19، مختصر القدوري 11/1 و12، المدونة 8/1، المعونة

157/1، الحاوي 197/1، المجموع 40/2، المغني 246/1، المبدع 164/1.

¹²³ انظر المعونة 157/1، الحاوي 197/1، المجموع 40/2، المغني 246/1.

¹²⁴ انظر: المجموع 40/2، المغني 246/1.

¹²⁵ انظر: المعونة 157/1.

واستدل من رأى انتقاض الوضوء بلمسها:
 بما روي عن بسرة بنت صفوان قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
"من مس ذكره أو أنثيه أو رغبه¹²⁶ فليتوضأ"¹²⁷
 وقد اعترض على هذا بأنه من قول عروة غير مرفوع، كذلك رواه الثقات، عن هشام منهم:
 أيوب السختياني، وحماد بن زيد وغيرهما وكلا الطريقين صحيح¹²⁸.
 وقال البيهقي: "القياس أن لا وضوء في المس، وإنما اتبعنا السنة في إيجابه بمس الفرج
 فلا يجب بغيره"¹²⁹.
 وقال النووي: "وهذا حديث باطل موضوع إنما هو من كلام عروة كذا قاله أهل الحديث
 والأصل أن لا نقض إلا بدليل"¹³⁰.
 بل نقل ابن هبيرة الإجماع على عدم النقض فقال: "وأجمعوا على أنه لا وضوء على من
 مس أنثيه سواء كان من وراء حائل أو من غير وراء حائل"¹³¹.
 وعلى هذا فيكون الراجح هو قول عامة العلماء أن الوضوء لا ينتقض بلمس الأنثيين والألية
 والعانة، والله أعلم.

المطلب الثالث

في لمس فرج البهيمة
 جمهور العلماء على أن لمس فرج البهيمة لا ينقض الوضوء¹³²
 وذهب الليث إلى أن لمس فرج البهيمة ينقض الوضوء، وفرق عطاء بين لمس البهيمة
 مأكولة اللحم وغير مأكولة اللحم فقال بالوضوء من مس مأكولة اللحم ولم يقل بالوضوء من لمس
 غير مأكولة اللحم¹³³.
 الأدلة:

استدل أصحاب القول الأول بما يأتي:

- 1- أن لمس فرج البهيمة ليس بمنصوص على النقض به، ولا هو في معنى المنصوص
 عليه¹³⁴.
- 2- أنه لا حرمة لها ولا تعبد عليها أي لا حرمة لها في وجوب ستر فرجها وتحريم النظر إليه
 ولا تعبد عليها أي أن الخارج من فرجها لا ينقض طهراً ولا يوجب وضوءاً¹³⁵.
- 3- أنه لمس لا لذة فيه فأشبهه لمس الجماد¹³⁶.
 واستدل للقول الثاني بما يأتي:
 قياس لمس فرج البهيمة على لمس فرج آدمي¹³⁷.
 واعترض على هذا الدليل:

¹²⁶ الرفغ أصل الفخذ وسائر المغابن وكل موضع اجتمع فيه الوسخ.

انظر: المصباح المنير 277/1.

¹²⁷ أخرجه البيهقي 137/1 في الطهارة باب: مس الأنثيين، والدارقطني 148/1، في

الطهارة باب: ما روي في لمس القبل والدبر، وعبدالرزاق في مصنفه 121/1.

¹²⁸ انظر: سنن الدارقطني 148/1.

¹²⁹ انظر: سنن البيهقي 138/1.

¹³⁰ انظر: المجموع 40/2.

¹³¹ انظر: الإفصاح 81/1.

¹³² انظر: مختصر الطحاوي 19، مجمع الأنهر 24/1، التفريع 197/1، بلغة السالك 55/1،

الأم 16/1، الحاوي 198/1، المغني 1/246، المبدع 164/1.

¹³³ انظر: الحاوي 198/1، المجموع 39/2.

¹³⁴ انظر: المغني 246/1.

¹³⁵ انظر: الحاوي 198/1.

¹³⁶ انظر: الإشراف 25/1.

¹³⁷ انظر: الحاوي 198/1.

أن نقض الوضوء بلمس فرج الأدمي قد ورد فيه نص بخلاف لمس فرج البهيمة¹³⁸.
والراجح قول جمهور العلماء، لأن لمس فرج البهيمة مما لم يرد النص على النقض به
وقياسه على فرج الأدمي قياس مردود.

المبحث الثالث

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: في اللمس بطن الكف وظهره.

المطلب الثاني: في اللمس بقصد وبغير قصد.

المطلب الثالث: في اللمس من وراء حائل.

المطلب الأول

في اللمس بطن الكف أم بظهره

تقدم الكلام على حكم لمس العورة وفي هذا المبحث أبين هل اللمس المقصود بطن
الكف أم بظهره ؟

اختلف العلماء في ذلك على قولين:

القول الأول: أن اللمس لا ينتقض به الوضوء إلا إذا كان بطن الكف وهو قول مالك،

والشافعي، وأحمد في رواية، والليث، وإسحاق¹³⁹.

القول الثاني: أن اللمس ينتقض به الوضوء سواء كان بطن الكف أم بظهره وهو قول أحمد

فيما عليه المذهب وعطاء والأوزاعي¹⁴⁰.

الأدلة:

استدل أصحاب القول الأول بالأدلة الآتية:

1- حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إذا أفضى أحدكم
بيده إلى فرجه ليس بينهما سترة فليتوضأ" وفي لفظ "إذا أفضى أحدكم إلى ذكره فقد وجب عليه
الوضوء"¹⁴¹.

وجه الدلالة: أن الإفضاء لا يكون إلا بطن الكف¹⁴².

2- أن ظاهر الكف ليس بألة للمس، فأشبه ما لو مسه بفخذه¹⁴³.

3- أن المعنى الذي اختصت به اليد في مسه ينقض الوضوء دون سائر الجسد إما أن يكون
لحصول اللذة المقتضي إلى نقض الطهر وإما لأن اليد آلة الطعام فخيف تنجيسها بأثار الاستنجا،
وكلا المعنيين مختص بباطن الكف دون ظاهرها كما كان مختصاً باليد دون غيرها¹⁴⁴.
واعترض على هذا:

أن الإفضاء يكون بظاهر الكف كما يكون بباطنها وحتى لو كان الإفضاء بباطن الكف لما كان
في ذلك ما يسقط النقض عن غير الإفضاء¹⁴⁵.

واستدل أصحاب القول الثاني بالأدلة الآتية:

1- حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إذا أفضى أحدكم
بيده إلى فرجه وليس بينهما سترة فليتوضأ" وفي لفظ "إذا أفضى أحدكم إلى ذكره فقد وجب
عليه الوضوء"¹⁴⁶.

¹³⁸ انظر: المغني 246/1.

¹³⁹ انظر: الاستذكار 314/1، الكافي 122/1، بلغة السالك 55/1، الأم 16/1، المهذب
24/1، الحاوي 197/1، الإنصاف 204/1.

¹⁴⁰ انظر: الحاوي 197/1، المغني 242/1، الإنصاف 204/1، كشف القناع 127/1.

¹⁴¹ سبق تخريجه في ص: (222).

¹⁴² انظر: الإشراف 25/1، الأم 16/1.

¹⁴³ انظر: المغني 242/1.

¹⁴⁴ انظر: الحاوي 197/1.

¹⁴⁵ انظر: المحلى 238/1.

¹⁴⁶ سبق تخريجه في ص: (222).

وجه الدلالة: أن ظاهر كفه من يده والإفشاء للمس من غير حائل¹⁴⁷.
2- أن ظهر الكف جزء من يده تتعلق به الأحكام المعلقة على مطلق اليد فأشبهه باطن الكف¹⁴⁸.

والراجح:

أن اللمس حاصل سواء كان بظهر الكف أم بباطنه ولكن لا ينتقض وضوءه ما لم ينزل منه شيء كما سبق ترجيح ذلك.
المطلب الثاني

اللمس بقصد وبغير قصد

اختلف العلماء في ذلك على قولين:

القول الأول: أن لمس الفرج لا ينقض الوضوء إلا إذا كان بقصد وهو قول مكحول، وطاووس، وسعيد بن جبير، ومالك، وأحمد في رواية¹⁴⁹.
القول الثاني: أن لمس الفرج ينقض مطلقاً بقصد وبغير قصد وهو قول الشافعي، وأحمد في الصحيح من المذهب، والأوزاعي وإسحاق¹⁵⁰.
الأدلة:

استدل أصحاب القول الأول بالآتي:

حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إذا أفضى أحدكم بيده إلى فرجه وليس بينهما سترة فليتوضأ" وفي لفظ "إذا أفضى أحدكم إلى ذكره فقد وجب عليه الوضوء"¹⁵¹.

وجه الدلالة: أن الحديث ورد فيمن مس فرجه أو ذكره ولا يكون ماساً إلا من قصد إلى المس، لأن الفاعل حقيقة هو من قصد إلى الفعل وأراد¹⁵².
واعترض على هذا:

أن لفظ الحديث يفيد العموم على كل حال ولا يوجد ما يقيد بالعمد¹⁵³.

واستدل أصحاب القول الثاني بالآتي:

1- عموم أحاديث مس الفرج¹⁵⁴ فإنها لم تقيد المس بعمد أو غير عمد بل رتبت الوضوء على حصول اللمس¹⁵⁵.

2- ولأنه لمس يؤثر في نقض الطهر فاستوى عمده وسهوه أصله مس النساء¹⁵⁶.

الراجح:

أنه لا فرق في اللمس بين القصد وغير القصد لأن كل معنى نقض الطهر مع القصد نقضه مع غير القصد أصله الحدث¹⁵⁷.

المطلب الثالث

في اللمس من وراء حائل

تقدم في المطلبين السابقين الكلام على اللمس بطن الكف وظهره واللمس بقصد وبغير

¹⁴⁷ انظر: المغني 243/1.

¹⁴⁸ انظر: المغني 243/1.

¹⁴⁹ انظر: الإشراف 24/2، الاستذكار 314/1، بلغة السالك 55/1، المغني 24/1،

الإنصاف 202/1.

¹⁵⁰ انظر: الحاوي 197/1، المجموع 40/1، المغني 242/1، الإنصاف 202/1، الفروع 179/1.

¹⁵¹ سبق تخريجه في ص: (222).

¹⁵² انظر: الاستذكار 314/1.

¹⁵³ انظر: المغني 242/1.

¹⁵⁴ كحديث بسرة وأم حبيبة وأبي هريرة وقد سبق الاستدلال بها في مسألة مس الذكر.

¹⁵⁵ انظر: المغني 242/1.

¹⁵⁶ انظر: الإشراف 24/1.

¹⁵⁷ انظر: الإشراف 24/1.

قصد وفي هذا المطلب أبين حكم اللمس من وراء حائل.
 اختلف الفقهاء في ذلك على قولين:
 القول الأول: أن اللمس من وراء حائل لا ينقض الوضوء وهو قول الحنفية، وابن عبد البر،
 والشافعية، والحنابلة في المذهب¹⁵⁸.
 القول الثاني: أن اللمس من وراء حائل ينقض الوضوء إذا كان الحائل رقيقاً لا يمنع اللذة
 وهو قول ربيعة، والليث، والمالكية، والحنابلة في رواية¹⁵⁹.
 الأدلة:
 استدل أصحاب القول الأول بالأدلة الآتية:
 1- قوله تعالى: **{أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ}**¹⁶⁰.
 وجه الدلالة من الآية أن حقيقة الملامسة هي ملاقة البشرة بدون
 حائل¹⁶¹.
 2- أنه لم يلمس الجسم وإنما لمس الثياب والشهوة بمجردهما لا تكفي كما لو مس رجلاً أو
 وجدت الشهوة من دون لمس¹⁶².
 3- أنه لمس دون حائل فوجب أن لا ينقض الوضوء كلمس الخف¹⁶³.
 استدل أصحاب القول الثاني بما يأتي:
 1- عموم قوله تعالى: **{أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ}**¹⁶⁴.
 وجه الدلالة: أنه ملئذ يوجب اللمس يوجب الوضوء وهما متلامسان والمعنى فيهما وجود اللذة¹⁶⁵.
 2- أن الشهوة موجودة ولا يمنعها الحائل الرقيق¹⁶⁶.
 واعترض على هذا: بأن حقيقة الملامسة ملاقة البشرة وإلا كان لامساً ثوباً ولم يكن
 لامساً جسماً وعلى هذا لو حلف لا يلمس امرأة فلمس ثوبها لم يحنث، فإذا انتفى اللمس عنه
 لم يتعلق به الحكم¹⁶⁷
 والراجح:
 أن اللمس من وراء حائل لا ينقض الوضوء، ما لم ينزل منه شيء.
 فقد سبق أن اللمس من دون حائل لا ينقض الوضوء ما لم ينزل منه شيء فهذا من باب
 أولى.

¹⁵⁸ انظر: المبسوط/1/68، بدائع الصنائع/1/30، الاستذكار/1/326، الأم/1/13، الحاوي
 187/1، المغني/1/260، المبدع/1/165، الإنصاف/1/213.

¹⁵⁹ انظر الإشراف/1/23، الاستذكار/1/326، عقد الجواهر/1/57، المغني/1/260،
 المبدع/1/165.

¹⁶⁰ من آية: (43) من سورة النساء، وآية: (6) من سورة المائدة.

¹⁶¹ انظر: الحاوي/1/187.

¹⁶² انظر: الحاوي/1/187، المغني/1/261.

¹⁶³ انظر: الحاوي/1/187، الشرح الممتع/1/244.

¹⁶⁴ من آية: (43) من سورة النساء، وآية (6) من سورة المائدة.

¹⁶⁵ انظر: الاستذكار/1/326، الحاوي/1/187.

¹⁶⁶ انظر: الاستذكار/1/326، المغني/1/261.

¹⁶⁷ انظر: الاستذكار/1/326، الحاوي/1/187.

الفصل الثاني

في لمس غير العورة من البدن

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: في لمس المرأة والرجل.

المبحث الثاني: في لمس المحارم والصغيرة وما اتصل بالجسم ووضوء الملموس.

المبحث الأول

في لمس المرأة والرجل

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: في لمس الرجل للمرأة والمرأة للرجل.

المطلب الثاني: في لمس الأمرد.

المطلب الثالث: في لمس الرجل للرجل.

المطلب الرابع: في لمس المرأة للمرأة.

المطلب الأول

في لمس الرجل للمرأة والمرأة للرجل

اختلف العلماء في هذه المسألة إلى أقوال أوصلها بعضهم إلى سبعة أقوال¹ وأشهرها ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن لمس المرأة لا ينقض الوضوء مطلقاً سواء كان بشهوة أو بغير شهوة وهو مروى عن علي، وابن عباس، وعطاء، ومسروق، والحسن البصري، وسفيان الثوري، وهو قول أبي حنيفة، وأبي يوسف ولكن إذا باشرها وليس بينهما ثوب وتماس الفرجان وانتشر استحباب له الوضوء استحساناً والقياس أن لا يكون حدثاً وهو قول محمد بن الحسن، وهو رواية عن أحمد اختارها ابن تيمية².

¹ من الأقوال في لمس المرأة:

أن لمس المرأة ينقض الوضوء إذا كان عمداً وبه قال الشافعية في وجه والظاهرية، وضعفه النووي.

ومنها إن لمس بأعضاء الوضوء انتقض الوضوء وإلا فلا ونسب هذا القول للأوزاعي. ومنها أنه إن لمس من تحل له لم ينتقض وضوءه وإن لمس من تحرم عليه انتقض ونسب هذا القول لعطاء.

ومنها أنه إن لمس بشهوة بشرة أو شعراً انتقض وضوءه وإن كان فوق حائل رقيق ونسب هذا القول لربيعة ومالك في رواية.

انظر: عن هذه الأقوال: الاستذكار¹/318-321، الأوسط¹/127، الحاوي¹/183، شرح السنة¹/345، المجموع²/26,31، المغني¹/260 و261، المحلى¹/249.

² انظر: مختصر الطحاوي¹/19، المبسوط¹/68، الاختبار¹/10، شرح فتح القدير¹/48، الأوسط¹/125 و126، المغني¹/257، المبدع¹/166، الإنصاف¹/216 كشف القناع¹/128، مجموع الفتاوى لأبن تيمية¹/236.

القول الثاني: أن لمس المرأة ينقض الوضوء إذا كان بشهوة ولا ينقض إذا كان بغير شهوة، وهو مروى عن الحكم، وعلقمة، والنخعي والليث، وإسحاق وهو قول مالك، وأحمد في المذهب³.
القول الثالث: أن لمس المرأة ينقض مطلقاً بمجرد التقاء البشريتين ولو بغير شهوة أو قصد وهو مروى عن عمر وابنه، وابن مسعود ومكحول، والشعبي، والنخعي، ويحيى الأنصاري، وسعيد بن عبدالعزيز، وهو قول الشافعي وأحمد في رواية، وابن حزم إلا أنه قيده بالعمد دون الخطأ⁴.
الأدلة:

استدل أصحاب القول الأول بالأدلة الآتية:

1- حديث حبيب بن أبي ثابت عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها: "أن النبي صلى الله عليه وسلم قبل امرأة من نسائه وخرج إلى الصلاة ولم يتوضأ" قال عروة: قلت لها: "من هي إلا أنت"5.

وجه الدلالة من الحديث: أن القبلة إذا كانت لا تنقض الوضوء فمن باب أولى أن لا ينقض اللمس الوضوء.

2- حديث عائشة رضي الله عنها قالت: "كنت أنام بين يدي رسول الله ورجلاي في قبلته فإذا سجد غمزني فقبضت رجلي فإذا قام بسطتها"6.
وفي رواية: "فإذا أراد أن يوتر مسني برجله"7.

³ انظر: التفریع 196/1، الإشراف 23/1، الاستذكار 320/1، بداية المجتهد 38/1، قوانين الأحكام الشرعية 39، الأوسط 125/1 و126، الانتصار 313/1، المغني 256/1، المبدع 166/1، المحرر 13/1، الإنصاف 211/1.

⁴ انظر: الأم 12/1، الأوسط 121/1، الحاوي 183/1، الغاية القصوى 218/1، نهاية المحتاج 102/1، المغني 257/1، الإنصاف 211/1، المستوعب 235/1، المحلى 248/1.

⁵ أخرجه أحمد في المسند 210/6، وأبو داود 124/1 في الطهارة باب: الوضوء من القبلة واللفظ له والترمذي 133/1 في الطهارة باب: ما جاء في ترك الوضوء من القبلة، وابن ماجه 168/1 في الطهارة باب: الوضوء من القبلة، والنسائي 104/1 في الطهارة باب: ترك الوضوء من القبلة، والدارقطني 138/1، والبيهقي 125/1، وصححه ابن عبدالبر في التمهيد 174/21 و175، والزيلعي في نصب الراية 72/1، والترجماني في الجوهر النقي 127-123/1، وصححه أحمد شاكر في حاشيته على سنن الترمذي 134/1، وقال: هذا حديث صحيح لا علة له، وقد أعله بعضهم بما لا يطعن في صحته، وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه 82/1.

⁶ أخرجه البخاري 107/1 في الصلاة باب: الصلاة خلف المرأة، ومسلم 366/1 في الصلاة باب: الاعتراض بين يدي المصلي.

3-حديث عائشة رضي الله عنها قالت: "فقدت رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة من الفرائش فالتمسته فوقعت يدي على بطن قدميه وهو في المسجد وهما منصوبتان"8. وجه الدلالة من الحديثين: أنهما دلا على أن اللمس لا يؤثر في الوضوء، فالنبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد السجود - كما ورد في الحديث - غمز عائشة، والغمز ل لمس بلا شك، ولم يرد أنه صلى الله عليه وسلم قطع صلاته لذلك وهذا عام لم يفرق فيه بينما إذا كان بشهوة أو بغير شهوة.

4-حديث أبي قتادة الأنصاري رضي الله عنه: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي وهو حامل أمامه بنت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا سجد وضعها وإذا قام حملها"9.

وجه الدلالة من الحديث: أن الظاهر أنه لا يسلم من مسها10. 4-أن اللمس ليس يحدث بنفسه ولا سبب لوجود الحدث غالباً فأشبهه مس الرجل الرجل والمرأة المرأة ومس المحارم والشعر، وأن لمس الزوجين مما يكثر وجوده فلو جعل حدثاً لوقع الناس في الحرج11.

وقد اعترض على هذه الأدلة بما يأتي:

1-حديث حبيب بن أبي ثابت اعترض عليه من أربعة أوجه: أنه ضعيف وعروة المذكور في سنده هو عروة المزني ولم يدرك عائشة، وممن ضعفه الثوري ويحيى بن سعيد القطان وأحمد والترمذي وأبو داود والبيهقي والبخاري وأبو حاتم وغيرهم12.

ب-ما ذكره الإمام أحمد وغيره أن حبيب بن أبي ثابت غلط فيه من الصيام إلى الوضوء13. ج-أنه لو صح الحديث فهو محمول على أن القبلة كانت لغير شهوة برأ بها وإكراماً لها ورحمة، أو كانت من وراء حائل جمعاً بين الأدلة14 د-إذا صح الحديث يكون ذلك من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم لأنه يملك إربه كما ذكرت عائشة في تقبيله صائماً15.

=

⁷ أخرجه النسائي 101/1 و102، في الطهارة باب: ترك الوضوء من مس الرجل امرأته

وصححه النووي في المجموع 31/2.

⁸ أخرجه مسلم 352/1 في الصلاة (باب في الركوع والسجود).

⁹ أخرجه البخاري 131/1 في الصلاة باب: إذا حمل جارية صغيرة، ومسلم 352/2 في

الصلاة باب: ما يقال في الركوع والسجود.

¹⁰ انظر: المغني 259/1.

¹¹ انظر: بدائع الصنائع 30/1، المغني 257/1.

¹² انظر: الأوسط 129/1، سنن الترمذي 134/1، الجرح والتعديل 107/3، الحاوي

186/1، المجموع 32/2، المغني 258/1.

¹³ انظر: الحاوي 186/1، المجموع 32/2.

¹⁴ انظر: الحاوي 186/1، المغني 258/1.

وأجيب عن هذه الاعتراضات:
أن تضعيف بعض الحفاظ لهذا الحديث قابله تصحيح البعض له كابن عبد البر، والزيلعي،
والتركماني وغيرهم، وله طرق وشواهد متعددة يقوي بعضها بعضاً وتجعل له أصلاً فيصلح
للاستدلال¹⁶.

أما ما ذكره الإمام أحمد وغيره ففيه نظر، وحمل القبلة على أنها كانت لغير شهوة أو كانت
من وراء حائل غير مسلم ولا دليل عليه¹⁷.
أما القول بأنه من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم فغير مسلم لأن التخصيص يحتاج
إلى دليل ولا دليل¹⁸.

2- و3- حديث عائشة رضي الله عنها أن يدها وقعت على بطن قدمي النبي صلى الله
عليه وسلم اعترض عليه من ثلاثة أوجه:
أ- أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ملبوساً ولا وضوء عليه.
ب- أنه كان داعياً ولم يكن في صلاة وذلك يجوز للمحدث، وليس من شرط الدعاء ألا يكون
إلا في الصلاة.

ج- أنه يحتمل أن لمسه لها فوق حائل وهذا هو الظاهر فيمن هو نائم في فراشه¹⁹.
وأجيب عن هذه الاعتراضات:
بأنها احتمالات فيها نظر ولا دليل عليها، ولو قيل إن اللمس كان بغير شهوة لكان أقرب²⁰.
4- حديث أبي قتادة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي وهو
حامل أمامه

اعترض عليه من ثلاثة أوجه:
أ- أظهرها أنه لا يلزم من ذلك التقاء البشريتين فحملها لا يقتضي مباشرة بدنهما.
ب- أنها صغيرة لمسها لا ينقض الوضوء.
ج- أنها من ذوات المجارم²¹.
وأجيب عما ذكروه بأنه ادعاء يحتاج إلى دليل، ودعوى أنها صغيرة لم يرد دليل يدل على أن
لمس الصغيرة لا ينقض الوضوء²².
أدلة أصحاب القول الثاني:

1- قول الله تعالى: **{أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا}**²³.
وجه الدلالة من الآية: أن اللمس هو الجنس باليد لكنه مقيد في الآية بقصد الشهوة دون
غيره للجمع بين الآية والأحاديث، ولما ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يمس زوجته في

=

¹⁵ انظر: شرح الزركشي 267/1.

¹⁶ انظر: نصب الراية 272/1، التمهيد 174/21 و175، الجوهر النقي 127/1، 123.

¹⁷ انظر: نيل الأوطار 195/1، الشرح الممتع 237/1.

¹⁸ انظر: نيل الأوطار 195/1.

¹⁹ انظر: الحاوي 187/1، المجموع 33/2.

²⁰ انظر: نيل الأوطار 19/1، الشرح الممتع 231/1.

²¹ انظر: الحاوي 187/1، المجموع 33/2.

²² انظر: نيل الأوطار 195/1، الشرح الممتع 238/1.

²³ من آية: (43) من سورة النساء، ومن آية: (6) من سورة المائدة.

الصلاة، وتمسه، ولو كان ذلك ناقصاً لما فعله صلى الله عليه وسلم²⁴.
2- حديثي عائشة وحديث أبي قتادة السابقة في أدلة أصحاب القول الأول.
وجه الدلالة من الأحاديث المذكورة²⁵:
أن اللمس لا ينقض الوضوء ولو كان ناقصاً لانتقض وضوء النبي صلى الله عليه وسلم
واستأنف الصلاة؛ لأن الظاهر من غمزه رجليها كان من غير حائل.
وكذلك الظاهر أنه لا يسلم من لمس أمامه عند حملها في الصلاة، ولكن لم يكن ذلك
ناقصاً للوضوء، لأنه كان من غير شهوة²⁶.
3- أن اللمس ضربان أعلى وأدنى، والطهر نوعان أعلى وأدنى، فلما وجب بالأعلى - وهو
التقاء الختانيين - أعلى الطهرين، وجب أن يجب بالأدنى - وهو ما دونه - أدناهما وهو الوضوء²⁷.
4- أن المس ليس يحدث في نفسه، وإنما هو داع إلى الحدث، فاعتبرت الحالة التي يدعو
فيها إلى الحدث وهي حالة الشهوة²⁸.
5- أن إيجاب الوضوء بمجرد اللمس فيه مشقة عظيمة، وما كان فيه حرج ومشقة فإنه
منفي شرعاً²⁹.
واعترض على هذه الأدلة بما يأتي:
1- استدلالهم بالآية: **{أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ}** اعترض عليه بأن تقييد اللمس في الآية
بالشهوة غير مسلم إذ لا دليل عليه³⁰.
وأجيب عن هذا: بأن الشهوة مظنة فوجب حمل الآية على ذلك³¹.
2- حديثي عائشة وحديث أبي قتادة سبق الاعتراض عليها والإجابة عليها في أدلة أصحاب
القول الأول³².
3- ما استدلووا به من المعقول اعترض عليه بأنه في مقابل نصوص من الكتاب والسنة
والاستدلال بالنصوص مقدم على الاستدلال بالمعقول.
أدلة أصحاب القول الثالث:
1- قوله تعالى: **{أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ}** وقرأ حمزة الكسائي **{أَوْ لَمَسْتُمْ}** بمعنى أو
لمستم أنتم أيها الرجال نساءكم وهما قراءتان متقاربتا المعنى، لأنه لا يكون الرجل لامساً امرأته
إلا وهي لامسته³³.

²⁴ انظر: المغني 1/258، كشاف القناع 1/128.

²⁵ سبق تخريجها في ص: (257) و(258).

²⁶ انظر: المغني 1/259، الشرح الممتع 1/237.

²⁷ انظر: الإشراف 1/23.

²⁸ انظر: المغني 1/259.

²⁹ انظر: الشرح الممتع 1/237.

³⁰ انظر: الحاوي 1/187، الشرح الممتع 1/237.

³¹ انظر: الشرح الممتع 1/237.

³² تقدم في ص: (257) و(258).

³³ انظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن 8/406، الجامع لأحكام القرآن 2/223.

قال ابن المنذر: "فجائز أن يقال لمن قبل امرأته أو لمسها بيده قد لمس فلان زوجته"34. ويدل على أن اللمس قد يكون باليد قوله تعالى: **{فَلَمَسُوهُ بَأْيَدِهِمْ}**35 وقوله صلى الله عليه وسلم لماعز: **"لعلك قبلت أو غمرت"**36 فظاهر الكتاب والسنة واللغة تدل على أن اللمس يكون باليد وغيره37.

والله تعالى أمر اللامس بأن يتيمم عند عدم الماء حيث قال: **{وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا...}**38. ففي ذلك دلالة على انتقاض وضوء الرجل بلامسة المرأة39.

2- حديث عبدالرحمن بن أبي ليلى عن معاذ رضي الله عنه قال: "إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتاه رجل فقال: يا رسول الله ما تقول في رجل لقي امرأة لا يعرفها وليس يأتي الرجل من امرأته شيئاً إلا أتاه منها غير أنه لم يجامعها قال: فأنزل الله عز وجل هذه الآية: **{وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفَىٰ مِنَ اللَّيْلِ...}**40 الآية، قال: فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **"توضأ وصل"** قال معاذ فقلت: يا رسول الله أله خاصة أم للمؤمنين عامة؟ فقال: **"بل للمؤمنين عامة"**41.

وجه الدلالة من الحديث: أن الرسول صلى الله عليه وسلم أمر السائل بالوضوء لأنه لمس المرأة ولم يجامعها42.

3- ما روي عن عمر رضي الله عنه قال: القبلة من اللمس فتوضؤوا منها43.

4- ما روي عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما أنه قال: قبلة الرجل امرأته وجسها بيده

³⁴ انظر: الأوسط 127/1.

³⁵ من آية: (7) من سورة الأنعام.

³⁶ سبق تخريجه في ص: (216).

³⁷ انظر: لسان العرب 209/9، المصباح المنير 677/2.

³⁸ من آية: (43) من سورة النساء، وآية: (6) من سورة المائدة.

³⁹ انظر: الأوسط 127/1.

⁴⁰ آية: (114) من سورة هود.

⁴¹ أخرجه أحمد في المسند 244/5، والترمذي 291/5 باب: ومن سورة هود، وقال:

هذا حديث ليس بمتصل، عبدالرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من معاذ، ومعاذ

بن جبل مات في خلافة عمر ...، وأخرجه الحاكم في المستدرک 135/1 في

الطهارة باب: الدليل على أن اللمس ما دون الجماع وسكت عليه وتابعه

الذهبي، والدارقطني 134/1 وصححه، والبيهقي 125/1 في الطهارة باب: الوضوء

من الملامسة، وضعفه الزيلعي في نصب الراية 70/1.

⁴² انظر: تفسير القرآن العظيم 277/2، نيل الأوطار 195/1.

⁴³ أخرجه البيهقي 124/1 في الطهارة باب: الوضوء من الملامسة، والدارقطني 144/1

في الطهارة باب: صفة ما ينقض الوضوء وما روي في الملامسة والقبلة وصححه.

من الملامسة فمن قبل امرأته أو جسها بيده فعليه الوضوء⁴⁴.
1- أنه لمس يوجب الفدية على المحرم فنقض كالجماع⁴⁵.

واعترض على هذه الأدلة بما يأتي:

1- استدلالهم بالآية: **{أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ...}**

اعترض عليه: أنه جائز في اللغة أن يقال لمن لمس امرأته بيده قد لمسها ولكن الملامسة التي ذكرها الله في قوله تعالى: **{أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ}** الجماع الموجب للجنابة دون غيره، يدلل قوله تعالى: **{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ}** يعني: وقد أحدثتم قبل ذلك **{فَاعْسِلُوا وُجُوهَكُمْ}** فأوجب الله عز وجل غسل الأعضاء التي ذكرها بالماء ثم قال: **{وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا}** يريد الاغتسال بالماء، فأوجب الوضوء من الأحداث، والاعتسال بالماء من الجنابة، ثم قال: **{وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ}** يريد الجماع الذي يوجب الجنابة **{فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً}** تتوضون به من الغائط أو تغتسلون به من الجنابة كما أمرتم به في أول الآية **{فَتَيَمَّمُوا}**⁴⁶ وإنما أوجب في آخر الآية التيمم على ما كان أوجب عليه الوضوء والاعتسال بالماء في أولها وقد تأكد هذا التفسير بفعله صلى الله عليه وسلم كما ذكرت في الأحاديث السابقة في أدلة أصحاب القول الأول أنه صلى الله عليه وسلم كان يقبل ويلمس زوجته ولا يتوضأ⁴⁷.

ويؤيد هذا أن ابن عباس رضي الله عنهما حبر الأمة وترجمان القرآن والذي استجاب الله فيه دعوة نبيه صلى الله عليه وسلم قد فسر اللمس في الآية بالجماع وهو قول جمهور المفسرين وصوبه واختاره الإمام الطبري⁴⁸

وورد عن أهل اللغة أن اللمس إذا قرن بالنساء يراد به الوطء تقول العرب: لمست المرأة أي جامعته⁴⁹.

2- استدلالهم بحديث عبدالرحمن بن أبي ليلى عن معاذ اعترض عليه من وجهين:

أ- أن الحديث منقطع كما تقدم في تخريجه⁵⁰.

ب- أنه لم يثبت أن السائل كان متوضاً قبل أن يأمره النبي صلى الله عليه وسلم بالوضوء ولا يثبت أنه كان متوضاً عند اللمس فأخبره النبي صلى الله عليه وسلم أنه قد انتقض وضوءه⁵¹

2- ما روي عن عمر وابن عمر رضي الله عنهما، اعترض عليه:

أنه لا حجة في قول الصحابي لا سيما إذا وقع معارضاً لما ورد عن الشارع وعلى فرض

⁴⁴ أخرجه البيهقي 124/1 في الطهارة باب: الوضوء من الملامسة، والدارقطني 144/1

في الطهارة باب: صفة ما ينقض الوضوء وما روي في الملامسة والقبلة وصححه،

وقال النووي في المجموع 31/2 عن إسناده: وهذا إسناد في غاية الصحة.

⁴⁵ انظر: الحاوي 186/1، المجموع 31/2.

⁴⁶ من آية: (43) من سورة النساء، ومن آية: (6) من سورة المائدة.

⁴⁷ انظر: الأوسط 218/1، الحاوي 185/1.

⁴⁸ انظر: مصنف ابن أبي شيبة 166/1، الأوسط 216/1، جامع البيان في تأويل آي

القرآن 102/4.

⁴⁹ انظر: نصب الراية 70/1، الاستذكار 325/1.

⁵⁰ انظر: نيل الأوطار 195/1.

⁵¹ انظر: نيل الأوطار 195/1.

حجته يحمل على القبلة التي تكون بشهوة⁵²
واعترض على قياس اللمس على الفدية.
أنه قياس مع الفارق لأن لمس المحرم بدون شهوة لا يؤثر في الحج ولا يوجب شيئاً⁵³.
الراجح:

هو أن لمس المرأة لا ينقض الوضوء سواء كان لشهوة أو لغير شهوة إلا إذا أمنى أو أمذى
وذلك لما يلي:

(1) أنه لم يرد دليل على أن مجرد اللمس حدث ينقض الوضوء والملامسة الواردة في الآية
المراد بها الجماع فسرّها بذلك حبر الأمة وترجمان القرآن الذي علمه الله تأويل كتابه واستجاب
فيه دعوة نبيه صلى الله عليه وسلم⁵⁴ وقد ثبت هذا التفسير بإسناد صحيح عن سعيد بن جبير
كما ذكره ابن حجر⁵⁵.

(2) أكد هذا التفسير فعل النبي صلى الله عليه وسلم فقد كان يلمس زوجته وهو في
الصلاة ولو كان ذلك ناقصاً للطهارة لما فعله وثبت أنه قبل بعض نسائه ثم خرج إلى الصلاة ولم
يتوضأ⁵⁶.

(3) أن الأدلة التي استدلت بها على أن اللمس ينقض الوضوء تدل على أن مجرد اللمس لا
ينقض الوضوء، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "فأما تعليق النقض بمجرد اللمس فهذا خلاف الأصول
وخلاف إجماع الصحابة وخلاف الآثار وليس مع قائله نص ولا قياس فإن كان اللمس في قوله
تعالى: **{أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ}** إذا أريد به اللمس باليد والقبلة ونحو ذلك كما قال ابن عمر وغيره
- فقد علم أنه حيث ذكر مثل ذلك في الكتاب والسنة فإنما يراد به ما كان لشهوة مثل قوله تعالى
في آية الاعتكاف **{وَلَا تَبَاسِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ}**⁵⁷ ومباشرة المعتكف لغير
شهوة لا تحرم عليه بخلاف المباشرة لشهوة وكذلك المحرم الذي هو أشد - لو باشر المرأة لغير
شهوة لم يحرم عليه ولم يجب عليه به دم فمن زعم أن قوله تعالى: **{أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ}**
يتناول اللمس وإن لم يكن لشهوة فقد خرج عن اللغة التي جاء بها القرآن بل وعن لغة الناس في
عرفهم فإنه إذا ذكر المس الذي يقرب فيه بين الرجل والمرأة علم أنه مس الشهوة كما أنه إذا ذكر
الوطء المقرون بين الرجل والمرأة علم أنه الوطء بالفرج لا بالقدم ومن المعلوم أن مس الناس
نساءهم مما تعم به البلوى ولا يزال الرجل يمس امرأته فلو كان هذا مما ينقض الوضوء لكان
النبي صلى الله عليه وسلم بينه لأمته وكان مشهوراً بين الصحابة ... فعلم أنه قول باطل⁵⁸.
وقد رجح هذا القول فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين - رحمه الله - ومما قال: "إن
الأصل عدم النقض حتى يقوم دليل صحيح صريح على ذلك ولم يرد حديث صحيح صريح ولا صحيح
غير صحيح يوجب على من لمس امرأته الوضوء أما الاستدلال بالآية على وجوب الوضوء من لمس
المرأة فهو في غير موضعه، وأن الطهارة ثبتت بمقتضى دليل شرعي، وما ثبت بمقتضى دليل
شرعي فإنه لا يمكن رفعه إلا بدليل شرعي ولا دليل على ذلك، وهذا الأمر مما تعم به البلوى،
فلو أوجبنا الوضوء به لكان في ذلك حرج ومشقة، وما كان كذلك فإنه منفي شرعاً، ولأن تقييد

⁵² انظر: نيل الأوطار/1/195.

⁵³ انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية/21/233.

⁵⁴ انظر: جامع البيان في تأويل أي القرآن 4/105، نيل الأوطار 1/195.

⁵⁵ انظر: فتح الباري 8/272.

⁵⁶ تقدم ذلك في ص: (259).

⁵⁷ آية: (187) من سورة البقرة.

⁵⁸ انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية/21/233-235.

النقض بالشهوة لا أعلم له دليلاً أصلاً⁵⁹.
والمرأة كالرجل لا ينتقض وضوءها إذا لمست الرجل سواء كان اللمس بشهوة أو بغير
شهوة ما لم ينزل منها شيء⁶⁰
المطلب الثاني
في لمس الأمرد
اختلف العلماء في حكم لمس الأمرد على قولين:
القول الأول: أن لمس الأمرد لا ينقض الوضوء سواء كان بشهوة أو بغير شهوة وبه قال
الشافعية في الأصح، والحنابلة في المذهب⁶¹.
القول الثاني: أن لمس الأمرد ينقض الوضوء وبه قال المالكية والشافعية في وجهه،
والحنابلة في رواية⁶².
الأدلة:

استدل أصحاب القول الأول بالأدلة الآتية:

- 1- قوله تعالى: **{أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ}**⁶³.
 - وجه الدلالة: أن الآية لا تتناوله ولا هو داخل في معناها⁶⁴.
 - 2- أنه من جنس لا ينتقض الوضوء بلمسه فكان ما شذ منه ملحاً بعموم الجنس⁶⁵.
 - 3- أنه ليس محلاً للشهوة، والمرأة محل لشهوة الرجل شرعاً وطبعاً⁶⁶.
- واستدل أصحاب القول الثاني بالأدلة الآتية:
- 1- أنه مما يلتذ بلمسه⁶⁷.
 - 2- أنه محل للشهوة كالمراة ولأن من الناس - والعياذ بالله - من قلب الله حسه وفطرته فأصبح يشتهي الذكور دون النساء.
- وهذا خلاف الفطرة التي فطر الناس عليها، وقد قال بعض أهل العلم إن النظر إلى الأمرد حرام كالنظر إلى المرأة مطلقاً، ونقل شيخ الإسلام ابن تيمية: لا تجوز الخلوة بالأمرد ولو بقصد التعليم⁶⁸.

⁵⁹ انظر: الشرح الممتع 238/1.

⁶⁰ المغني 261/1، الشرح الممتع 241/1.

⁶¹ انظر: الحاوي 188/1، المجموع 30/2، المغني 261/1، المبدع 167/1، الإنصاف 214/1.

⁶² انظر: بلغة السالك 54/1، جواهر الإكليل 20/1، الحاوي 188/1، المجموع 30/2 المبدع 167/1، الإنصاف 214/1.

⁶³ من آية: (43) من سورة النساء، وآية: (6) من سورة المائدة.

⁶⁴ انظر: الحاوي 188/1، المغني 261/1.

⁶⁵ انظر: الحاوي 188/1.

⁶⁶ انظر: الحاوي 188/1، المغني 261/1.

⁶⁷ انظر: جواهر الإكليل 20/1، المغني 261/1.

⁶⁸ انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية 243/21-253، الشرح الممتع 243/1.

الراجح:
أن لمس الأُمرء لا ينقض الوضوء إلا إذا خرج من اللامس شيء كما سبق ترجيح ذلك في مسألة لمس المرأة وهذا من باب أولى.
المطلب الثالث

في لمس الرجل للرجل
لمس الرجل للرجل لا ينقض الوضوء فيجوز للرجل أن يمس بدن رجل آخر عدا عورته وهي ما بين السرة والركبة⁶⁹.

لحديث البراء بن عازب قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "ما من مسلمين يلتقيان فيتصافحان إلا غفر الله لهما قبل أن يتفرقا"⁷⁰

وعن ثابت البناني أن أنساً كان إذا أصبح دهن يده بدهن طيب لمصافحة إخوانه⁷¹.
وجه الدلالة: أن في ذلك دلالة على جواز مصافحة الرجل لصاحبه ويلزم من ذلك المس إذا لا مصافحة بدون مس⁷².

ولفقد اللذة غالباً في لمس⁷³.
أما عدم جواز مس العورة فلحديث أبي سعيد الخدري عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل، ولا المرأة إلى عورة المرأة، ولا يفضي الرجل إلى الرجل في ثوب واحد، ولا تفضي المرأة إلى المرأة في الثوب الواحد"⁷⁴.
وجه الدلالة: أن فيه دليلاً على تحريم لمس عورة الغير بأي موضع من بدنه كان وهذا متفق عليه⁷⁵.

المطلب الرابع
في لمس المرأة للمرأة
حكم المرأة مع المرأة كحكم الرجل مع الرجل على حد سواء فكل ما يجوز للرجل أن يمس من الرجل يجوز للمرأة أن تمسه من المرأة ولا ينتقض به الوضوء فالرجل لا يجوز له أن يرى عورة الرجل ولا أن يمسها وكذلك المرأة لا يجوز لها أن ترى عورة المرأة ولا أن تمسها⁷⁶.

⁶⁹ انظر: بدائع الصنائع 123/51، مواهب الجليل 499/1، الحاوي 188/1، المغني 504/9.

⁷⁰ أخرجه أبو داود 388/5، في كتاب الأدب باب: في المصافحة واللفظ له، والترمذي 74/5 في كتاب الاستئذان باب: ما جاء في المصالحة وقال حديث حسن غريب، وابن ماجه 1220/2 في كتاب الأدب باب: المصافحة، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود 979/3.

⁷¹ أخرجه البخاري في الأدب المفرد باب: من دهن يده للمصافحة. انظر صحيح الأدب المفرد للألباني ص: (388).

⁷² انظر: روضة الطالبين 28/7.

⁷³ انظر: الحاوي 188/1.

⁷⁴ أخرجه مسلم 266/1 في كتاب الحيض باب: تحريم النظر إلى العورات.

⁷⁵ انظر: شرح النووي على صحيح مسلم 31/4.

لحديث أبي سعيد الخدري عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل، ولا المرأة إلى عورة المرأة، ولا يفضي الرجل إلى الرجل في ثوب واحد، ولا تفضي المرأة إلى المرأة في الثوب الواحد"⁷⁷. قال النووي: "فيه دليل على تحريم لمس عورة غيره بأي موضع من بدنه كان، وهذا متفق عليه"⁷⁸.

في لمس المحارم وما اتصل بالجسم ووضوء الملموس وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: في لمس المحارم والصغيرة.
المطلب الثاني: في لمس ما اتصل بالجسم كالشعر والظفر والسن.
المطلب الثالث: في وضوء الملموس.
المطلب الأول

في لمس المحارم كالأم والبنت والأخت والخالة وغيرهن من المحارم والصغيرة

تقدم في المبحث الأول قبل هذا المبحث الكلام على لمس المرأة عموماً ولما كان لمس المحارم والصغيرة قد يتوهم أنه لا خلاف فيه أفردته بمطلب مستقل بينت فيه خلاف العلماء وهو كما يأتي:

اختلف العلماء في لمس المحارم والصغيرة هل ينقض الوضوء أم لا ؟ على قولين: القول الأول: أن لمس المحارم والصغيرة لا ينقض الوضوء، وبه قال الحنفية والشافعية في المذهب، والحنابلة في رواية⁷⁹.

القول الثاني: أن لمس المحارم والصغيرة كلمس الأجنبية ينتقض به الوضوء إذا كان بشهوة، وبه قال المالكية والشافعية في قول، والحنابلة في المذهب⁸⁰. الأدلة:

استدل أصحاب القول الأول بالأدلة الآتية:

1- حديث عائشة رضي الله عنها قالت: "ما رأيت أحداً من الناس كان أشبه بالنبي صلى الله عليه وسلم كلاماً ولا حديثاً ولا جلسة من فاطمة، قالت: وكان النبي صلى الله عليه وسلم إذا رآها قد أقبلت رحب بها ثم قام إليها ثم أخذ بيدها فجاء بها حتى يجلسها في مكانه، وكانت

=

⁷⁶ انظر: بدائع الصنائع 124/5، مواهب الجليل 498/1، روضة الطالبين 28/7، المغني 505/9.

⁷⁷ سبق تخريجه في ص: (273).

⁷⁸ انظر: شرح النووي على صحيح مسلم 31/4.

⁷⁹ انظر: المبسوط 68/1، بدائع الصنائع 30/1، الحاوي 188/1، فتح العزيز 32/2، المجموع 27/2، الإنصاف 213/1، المبدع 165/1.

⁸⁰ انظر: الإشراف 24/1، الاستذكار 322/1، فتح العزيز 32/2، المجموع 2/2، المغني 260/1، الإنصاف 213/1، المبدع 165/1.

إذا أتاه النبي صلى الله عليه وسلم رحبت به ثم قامت إليه ثم أخذت بيده"81.

2- حديث أبي قتادة الأنصاري صلى الله عليه وسلم "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي وهو حامل أمامه بنت زينب - بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم - فإذا سجد وضعها وإذا قام حملها"82.

وجه الدلالة من الحديثين: أنهما قد دلا على جواز لمس المحارم وأن ذلك لا يؤثر في نقض الوضوء لا سيما حمل النبي صلى الله عليه وسلم لأمامه وهو يصلي83

3- أن لمس المحارم والصغيرة لا يفضي إلى خروج شيء فأشبهه لمس الرجل الرجل84

4- أن الاعتبار في اللمس في الغالب أنه للشهوة وهذا مفقود في المحارم85 (5) وقد سبق في مسألة لمس الرجل للمرأة ما على هذه الأدلة من اعتراضات والجواب عليها86.

واستدل أصحاب القول الثاني بالأدلة الآتية:

1- عموم قول الله تعالى: **{أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ}**87.

وجه الدلالة: أن الشهوة مظنة الحدث فوجب حمل الآية عليه، وهي لم تفرق بين الأجنبية وغيرها من النساء88.

قال ابن قدامة: "واللمس الناقض تعتبر فيه الشهوة، ومتى وجدت الشهوة فلا فرق بين الجميع"89.

2- أن اللمس يؤثر في نقض الوضوء فلا فرق فيه بين المحارم والأجنبيات والصغائر والعجائز كالإيلاج90.

3- ولأن ما نقض الطهر من الأجانب نقضه من ذوات المحارم كلمس الفرج والتقاء الختانين91.

وقد سبق في مسألة لمس المرأة ما على هذه الأدلة من اعتراضات والجواب عليها. الراجح:

هو عدم نقض الوضوء بلمس المحارم والصغيرة إلا إذا خرج منه شيء لما ذكرت في عدم النقض بلمس المرأة ما لم ينزل شيء وهنا عدم النقض من باب أولى.

⁸¹ أخرجه البخاري في الأدب المفرد باب: قيام الرجل لأخيه. انظر صحيح الأدب المفرد

ص: (352).

⁸² تقدم تخريجه في ص: (258).

⁸³ انظر: الحاوي 1/188.

⁸⁴ انظر: المغني 1/260.

⁸⁵ انظر: المجموع 2/28.

⁸⁶ انظر: ص: (255) فما بعدها.

⁸⁷ من آية: (43) من سورة النساء، ومن آية: (6) من سورة المائدة.

⁸⁸ انظر: الإشراف 1/24، الشرح الممتع 1/237.

⁸⁹ انظر: المغني 1/260.

⁹⁰ انظر: الإشراف 1/24.

⁹¹ انظر: الحاوي 1/188.

المطلب الثاني
في لمس ما اتصل بالجسم
كالشعر والظفر والسن
تقدم الكلام على لمس العورة وغيرها من البدن، وهنا أبين حكم ما اتصل بالبدن هل له حكم البدن في نقض الطهارة وعدم النقض أم لا؟
اختلف العلماء في نقض الوضوء بلمس ما اتصل بالبدن كالشعر والظفر والسن على قولين:
القول الأول: أن لمس ما اتصل بالبدن كالشعر والظفر والسن لا ينقض الوضوء وهو قول الحنفية والشافعية في المذهب والحنابلة⁹².
القول الثاني: أن لمس ما اتصل بالبدن ينقض الوضوء وهو قول المالكية وبعض الشافعية⁹³.
الأدلة:
استدل أصحاب القول الأول بالأدلة الآتية:
1- أنه لا يلتذ بلمس هذه الأشياء وإنما يلتذ بالنظر إليها⁹⁴.
2- أن هذه الأشياء لا يقصد لمسها للشهوة غالباً وإنما تحصل اللذة وتتور الشهوة عند التقاء البشريتين للإحساس⁹⁵.
3- أن هذه الأشياء في حكم المنفصل ولا حياة فيها ولا شعور وهي إنما تحدث بعد كمال الخلقة فهي باللباس أشبه⁹⁶.
4- أن ذلك مما لا يقع الطلاق على المرأة بتطبيقه ولا الظهار، ولا ينجس الشعر بموت الحيوان، ولا يقطع منه في حياته⁹⁷.
واستدل أصحاب القول الثاني بالأدلة الآتية:
1- عموم قوله تعالى: **{أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ}**⁹⁸.
وجه الدلالة: أن له حكم البدن لاتصاله بالبدن⁹⁹.
2- ولأن الشعر له حكم البدن في الحل بالنكاح ووقوع الطلاق بإيقاعه عليه ووجوب غسل الجنابة وغير ذلك من الأحكام فألحق به¹⁰⁰.
3- أنه جزء من البدن متصل به اتصال خلقه فأشبهه للحم¹⁰¹.

⁹² انظر: بدائع الصنائع 30/1 - 124/5، مجمع الأنهر 21/1، الأم 13/1، الحاوي 187/1،

المغني 260/1، المبدع 166/1، الإنصاف 213/1.

⁹³ الإشراف 23/1، الاستذكار 326/1، بلغة السالك 54/1، الحاوي 188/1، المنهاج

35/1، مغني المحتاج 35/1.

⁹⁴ انظر: الحاوي 188/1.

⁹⁵ انظر: الحاوي 188/1، المجموع 27/2.

⁹⁶ انظر: الحاوي 188/1، الشرح الممتع 242/1.

⁹⁷ انظر: المغني 260/1، المبدع 166/1.

⁹⁸ من آية: (43) من سورة النساء، و آية: (6) من سورة المائدة.

⁹⁹ انظر: الحاوي 188/1.

¹⁰⁰ انظر: الإشراف 23/1، المجموع 27/2.

وقد سبق الاعتراض على بعض هذه الأدلة والإجابة عليها في مسألة لمس المرأة¹⁰².
والراجح في المسألة:
هو عدم انتقاض الوضوء بلمس هذه الأشياء فقد سبق في مسألة لمس المرأة عدم
انتقاض الوضوء ما لم ينزل منه شيء فعدم النقص بلمس هذه الأشياء من باب أولى.
المطلب الثالث
حكم وضوء الملموس
تبين فيما سبق حكم وضوء اللامس وفي هذا المطلب أبين حكم وضوء الملموس ولا شك
أن أثر اللمس على الملموس بالنسبة لنقض الطهارة أقل منه على اللامس.
وقد اختلف العلماء في انتقاض وضوء الملموس باللمس على قولين:
القول الأول: أن وضوء الملموس لا ينتقض سواء كان رجلاً أو امرأة، وهو قول الحنفية
والشافعية في وجه، والحنابلة في المذهب¹⁰³.
القول الثاني: أن وضوء الملموس ينتقض وهو قول المالكية والشافعية في الأصح،
والحنابلة في رواية¹⁰⁴.
الأدلة:
استدل أصحاب القول الأول بالأدلة الآتية:
1- قوله تعالى: **{أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ}**¹⁰⁵.
وجه الدلالة: أن النص إنما ورد بالنقض بملامسة النساء فيتناول اللامس من الرجال
فيختص به النقص كلمس الفرج¹⁰⁶.
2- أن عائشة رضي الله عنها لمست قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو
يصلي¹⁰⁷، فما أنكر ذلك¹⁰⁸.
3- ولأن اللمس الموجب للوضوء يختص باللامس دون الملموس¹⁰⁹.
4- ولأن الشهوة من اللامس أشد منها في الملموس وأدعى إلى الخروج، فلا يصح
القياس عليه، وإذا امتنع النص والقياس لم يثبت الدليل¹¹⁰.

=

¹⁰¹ انظر: الإشراف 23/1، الحاوي 188/1.

¹⁰² انظر: ص: (255) فما بعدها.

¹⁰³ انظر: بدائع الصنائع 30/1، الحاوي 189/1، المجموع 26/2، المغني 26/1، المبدع

165/1، الإنصاف 213/1.

¹⁰⁴ انظر: الإشراف 23/1، الاستذكار 326/1، الأم 13/1، الحاوي 189/1، المجموع

26/2، المغني 261/1، المبدع 166/1.

¹⁰⁵ من آية: (43) من سورة النساء، و آية: (6) من سورة المائدة.

¹⁰⁶ انظر: المغني 261/1.

¹⁰⁷ تقدم تخريجه في ص: (257-258).

¹⁰⁸ انظر: الحاوي 189/1، المبدع 166/1.

¹⁰⁹ انظر: الحاوي 189/1.

- 5- ولأن الملموس لا نص فيه ولا هو في معنى المنصوص¹¹¹ واستدل أصحاب القول الثاني بالأدلة الآتية:
 1- قوله تعالى: **{أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ}**¹¹².
 وجه الدلالة: من الآية: أن الله أوجب الوضوء على اللامس والملموس لاشتقاقه من المفاعلة¹¹³.
 2- أنه لمس بين رجل وامرأة ينقض طهر اللامس فنقض طهر الملموس كالجماع¹¹⁴.
 3- ولأنهما قد اشتركا في الالتذاذ به فوجب أن يشتركا في انتقاض الوضوء به كاللقاء الختائين¹¹⁵.
 4- ولأن الملموس مظنة لنزول الحدث وهو المذي كاللامس¹¹⁶.
 الراجح:
 هو عدم انتقاض وضوء الملموس ما لم ينزل منه شيء كما سبق في مسألة لمس المرأة وعدم انتقاض الوضوء في الملموس من باب أولى.
 الفصل الثالث
 في لمس الميت والمصحف
 وفيه مبحثان:
 المبحث الأول: في لمس الميت.
 المبحث الثاني: في لمس المصحف.
 المبحث الأول
 في لمس الميت
 وفيه مطلبان:
 المطلب الأول: في لمس الميت أثناء تغسيله.
 المطلب الثاني: في لمس الميت أثناء حمله أو غيره.
 المطلب الأول
 في لمس الميت أثناء تغسيله
 من المسائل المتعلقة باللمس لمس الميت أثناء الغسل يجب به الغسل أو لا؟.

اختلف العلماء في لمس الميت أثناء تغسيله على قولين:
 القول الأول: أن الغسل لمن غسل الميت سنة وليس بواجب، وبه قال أكثر أهل العلم روي ذلك عن ابن عمر، وابن عباس، وعائشة، والحسن، والنخعي، وإسحاق، وأبي ثور، وابن المنذر وهو قول أبي حنيفة، ومالك والشافعي، وأحمد¹¹⁷

=

¹¹⁰ انظر: المغني 261/1.

¹¹¹ انظر: المغني 261/1.

¹¹² من آية (43) من سورة النساء، و آية (6) من سورة المائدة.

¹¹³ انظر: المنتقى 92/1، الحاوي 189/1.

¹¹⁴ انظر: المهذب 24/1، المبدع 166/1.

¹¹⁵ انظر: الإشراف 23/1، المغني 189/1.

¹¹⁶ انظر الإشراف 23/1.

القول الثاني: أن الغسل لمن غسل الميت واجب وهو مروى عن علي، وأبي هريرة، وبه قال سعيد بن المسيب، وابن سيرين، والزهري وهو قول الشافعي في القديم، وأحمد في رواية، وابن حزم¹¹⁸.
الأدلة:

استدل أصحاب القول الأول بالأدلة الآتية:

1- حديث صفوان بن عسال قال: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا إذا كنا سفراً أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة، ولكن من غائط وبول ونوم"¹¹⁹.
وجه الدلالة من الحديث: أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بنزع الخفاف من الجنابة لوجوب الغسل الذي لا يتحقق إلا بالنزع ولم يأمر بنزع الخفاف من غسل الميت فدل على عدم وجوب الغسل من غسله.

2- حديث عبد الله بن أبي بكر رضي الله عنهما أن أسماء بنت عميس امرأة أبي بكر رضي الله عنهما غسلت أبا بكر حين توفي ثم خرجت فسألت من حضرها من المهاجرين فقالت: "إن هذا يوم شديد البرد وأنا صائمة فهل علي من غسل؟ قالوا: لا"¹²⁰.
قال الإمام الشوكاني في كلامه على هذا الحديث: "وهو من الأدلة الدالة على استحباب الغسل دون وجوبه، وهو أيضاً من القرائن الصارفة من الوجوب، فإنه يبعد غاية البعد أن يجهل ذلك الجمع الذين هم أعيان المهاجرين والأنصار واجباً من الواجبات الشرعية"¹²¹.
3- عن ابن عباس رضي الله عنهما "ليس عليكم في غسل ميتكم غسل إذا غسلتموه، فإن ميتكم ليس بنجس فحسبكم أن تغسلوا أيديكم"¹²².

=

¹¹⁷ انظر: المبسوط 82/1، شرح فتح القدير 58/1، المعونة 343/1، بداية المجتهد 229/1، بلغة السالك 195/1، المهذب 129/1، المجموع 185/51، المغني 278/1 الإنصاف 248/1، شرح الزركشي 291/1.

¹¹⁸ انظر: المهذب 129/1، المجموع 185/51، المغني 278/1، المبدع 191/1، المحلى 23/2.

¹¹⁹ أخرجه الترمذي واللفظ له 159، 160/1، في أبواب الطهارة باب: المسح على الخفين للمسافر والمقيم وقال: حديث حسن صحيح، والنسائي 83/1 و84، في كتاب الطهارة باب: التوقيت في المسح على الخفين، وحسنه الألباني في صحيح سنن النسائي 29/1.

¹²⁰ أخرجه مالك في الموطأ 223/1 في كتاب الطهارة باب: غسل الميت.

¹²¹ انظر: نيل الأوطار 258/1.

¹²² أخرجه البيهقي 398/3 في كتاب الجنائز باب: من لم ير الغسل من غسل الميت، والحاكم في المستدرک 386/1 في كتاب الجنائز وقال: هذا حديث على

=

4- عن ابن عمر رضي الله عنهما "كنا نغسل الميت فمنا من يغتسل ومنا من لا يغتسل"123.
5- أن الميت آدمي فلم يجب الغسل من غسله كغسل الحي124.
واستدل أصحاب القول الثاني بما يأتي:
حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "من غسل ميتاً فليغتسل، ومن حملة فليتوضأ"125.
وجه الدلالة من الحديث: أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالاعتسال من غسل الميت والأصل في الأمر الوجوب.
وقد اعترض على الاستدلال بحديث أبي هريرة بما يأتي:
أ- أنه موقوف على أبي هريرة126.
ب- على فرض صحته ورفعته يحمل الأمر فيه على الندب127.
الراجح:
عدم وجوب الغسل على من غسل ميتاً ويؤيد حمل الأمر في الحديث على الندب ما سبق من الأدلة على عدم الوجوب، ولأنه يستبعد أن يجهل أهل ذلك الجمع الذين هم أعيان

=

شرط البخاري ولم يخرجاه، وحسن الحافظ بن حجر إسناده في التلخيص الحبير
138/1.

¹²³ أخرجه الدارقطني في سننه 72/2 في كتاب الجنائز باب: التسليم في الجنائز،
وصحح الحافظ بن حجر إسناده في التلخيص الحبير 138/1.

¹²⁴ انظر: المغني 211/1، المحلي 23/2.

¹²⁵ أخرجه أبو داود واللفظ له 511/3 و512 في كتاب الجنائز باب: في الغسل من غسل الميت وقال: وهذا منسوخ وسمعت أحمد بن حنبل وسئل عن غسل الميت فقال: يجزيه الوضوء، والترمذي 318/3 في كتاب الجنائز باب: في غسل الميت وقال: حديث أبي هريرة حديث حسن، وقد روي عن أبي هريرة موقوفاً، وقد أنكر النووي في المجموع 185/5 على الترمذي تحسينه لهذا الحديث فقال: قد ينكر عليه قوله أنه حسن بل هو ضعيف، ونقل ابن قدامه في المغني 279/1 عن ابن المنذر أنه قال: ليس في هذا الباب حديث يثبت. وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير 137/1 حسنه الترمذي وصححه ابن حبان، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود 609/2.

¹²⁶ انظر: المغني 279/1.

¹²⁷ انظر: المجموع 185/5.

المهاجرين والأنصار واجباً من الواجبات الشرعية¹²⁸، ولأن الحديث فيه شيء من الضعف فلا يكون دليلاً على الوجوب وهذا مبني على قاعدة وهي أن النهي إذا كان في حديث ضعيف لا يكون للتحريم، والأمر لا يكون للوجوب، لأن الإلزام بالمنع أو الفعل يحتاج إلى دليل تبرأ به الذمة للإلزام العباد¹²⁹.

المطلب الثاني

في لمس الميت أثناء الحمل أو غيره
تقدم في المطلب السابق حكم الغسل بالنسبة لمن غسل ميتاً وفي هذا المطلب أبين حكم الوضوء لمن لمس الميت:
اختلف العلماء في ذلك على قولين:
القول الأول: أن لمس الميت لا ينتقض به الوضوء وهو قول أبي حنيفة ومالك، والشافعي، وأحمد في رواية¹³⁰.
القول الثاني: أن لمس الميت ينقض الوضوء وهو قول إسحاق، والنخعي، وأحمد في المذهب¹³¹

الأدلة:

استدل أصحاب القول الأول بالأدلة الآتية:

1- أن الوضوء ثبت بدليل شرعي والنقض يحتاج إلى دليل شرعي يرتفع به الوضوء ولا دليل على ذلك من كتاب الله ولا من سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ولا من الإجماع فيبقى على الأصل¹³².

2- أن الميت المسلم طاهر، ومس الطاهر ليس بحدث ولو كان نجساً فمس النجس ليس بحدث أيضاً¹³³.

3- أنه غسل آدمي فأشبهه غسل الحي¹³⁴.

واستدل أصحاب القول الثاني بالأدلة الآتية:

1- حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **"من غسل ميتاً فليغتسل، ومن حملة فليتوضأ"**¹³⁵.

وجه الدلالة من الحديث: أنه قد دل على أن لمس الميت ناقض للوضوء.

2- أن الغالب في الغاسل أن لا يسلم أن تقع يده على فرج الميت - ومس الفرج من نواقض الوضوء - فكان مظنة ذلك قائماً مقام حقيقته كما أقيم النوم مقام الحدث¹³⁶.

¹²⁸ انظر: نيل الأوطار 258/1.

¹²⁹ انظر: الشرح الممتع 295/1.

¹³⁰ انظر: الأصل 62/1 و63، عمدة القاري 48/8، الباب 140/1 الاستذكار 220/1،

المنتقى 65/1، قوانين الأحكام الشرعية 27، المجموع 203/2، 138/5، 185، مغني

المحتاج 35/1، المغني 256/1، الكافي 58/1، الإنصاف 215/1 و216.

¹³¹ انظر: شرح السنة 170/2، المغني 256/1، المبدع 167/1، الإنصاف 215/1 و216.

¹³² انظر: المغني 256/1، الشرح الممتع 246/1.

¹³³ انظر: المبسوط 82/1.

¹³⁴ انظر: المغني 256/1.

¹³⁵ سبق تخريجه في ص: (289).

وقد اعترض على هذين الدليلين بما يأتي:
حديث أبي هريرة اعترض عليه بأنه ضعيف 137 ولو ثبت فالمراد من قوله "من غسل ميتاً
فليغتسل" أي إذا أصابته الغسالات النجسة. وقوله: "ومن حمله فليتوضأ" إذا كان محدثاً ليتمكن
من أداء الصلاة عليه 138.
واعترض على دليلهم الثاني: بأنه قياس غير صحيح فإنه لا يسلم أن مس الفرج ينقض
الوضوء 139.

والرأج:

أن لمس الميت لا ينقض الوضوء، وهو اختيار كثير من العلماء فقد نقل الإمام النووي عن
المزني قوله: وقد اجمعوا على أن من مس حريراً أو ميتة ليس عليه وضوء ولا غسل فالمؤمن
أولى 140 ثم قال وهو قوي. وقال ابن قدامة عن هذا القول: وهو الصحيح إن شاء الله، وحمل ما
نقل عن الإمام أحمد على الاستحباب دون الإيجاب حيث قال: وما روي عن الإمام أحمد في هذا
يحمل على الاستحباب دون الإيجاب، فإن كلامه
يفتضي نفي الوجوب، فإنه ترك العمل بالحديث المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم
"من غسل ميتاً فليغتسل" وعلل ذلك بأن الصحيح أنه موقوف على أبي هريرة فإذا كان لم يوجب
الغسل بقول أبي هريرة رضي الله عنه مع احتمال أن يكون من قول رسول صلى الله عليه وسلم
فلأن لا يوجب الوضوء بقوله مع عدم ذلك الاحتمال أولى وأحرى 141.

المبحث الثاني

في لمس المصحف

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: في لمس المصحف باليد مباشرة.

المطلب الثاني: في حمل المصحف بدون ملامسته باليد مباشرة.

المطلب الأول

في لمس المصحف باليد مباشرة

من المسائل المتعلقة باللمس لمس المصحف؟

اختلف العلماء في لمس المصحف باليد مباشرة بدون طهارة على قولين:

القول الأول: أنه لا يجوز لمس المصحف باليد مباشرة بدون طهارة وهذا قول جمهور أهل

العلم ومنهم الأئمة الأربعة 142.

=

¹³⁶ انظر: المغني 256/1.

¹³⁷ انظر: المجموع 185/51، المغني 279/1.

¹³⁸ انظر: المبسوط 82/1 و83.

¹³⁹ انظر: الشرح الممتع 246/1 و247.

¹⁴⁰ انظر: المجموع 185/5.

¹⁴¹ انظر المغني 256/1.

¹⁴² انظر: تحفة الفقهاء 32/1، بدائع الصنائع 33/1، أحكام القرآن للجصاص 419/3،

التفريع 212/1، المعونة 156/1، الشرح الصغير 57/1، الأوسط 101/2، الوسيط 419/1

=

القول الثاني: أنه يجوز لمس المصحف بدون طهارة وهو مروى عن أنس، وابن عباس، وسعيد بن جبير، وحماد، والحكم وهو قول الظاهرية¹⁴³.
الأدلة:

استدل أصحاب القول الأول بالأدلة الآتية:

1- قوله تعالى: **{إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ تَنْزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ}**¹⁴⁴.

وجه الدلالة من الآية: أن الخبر في قوله: **{لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ}** بمعنى النهي ولا يمكن أن يقال إن المقصود الإخبار فقط لأنه يحدث أن يمسه غير طاهر فقوله: **{تَنْزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ}**. دليل على أن المقصود هو القرآن والمطهر هو الذي أتى بالوضوء والغسل من الجنابة بدليل قوله تعالى: **{وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ}**¹⁴⁵ ولا يحمل على غير ذلك إلا بدليل صحيح صريح.¹⁴⁶

2- حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا يمس القرآن إلا طاهر"¹⁴⁷.

3- ماجاء في كتاب عمرو بن حزم الذي كتبه النبي صلى الله عليه وسلم إلى أهل اليمن: "ألا يمس القرآن إلا طاهر"¹⁴⁸.

=

المجموع 72/2، نهاية المحتاج 109/1، المغني 202/1، المبدع 173/1، مطالب أولى النهى 153/1.

¹⁴³ انظر: الأوسط 103/2، المجموع 72/2، المغني 202/1، المحلى 77/1.

¹⁴⁴ آية: (79-77) من سورة الواقعة.

¹⁴⁵ آية: (6) من سورة المائدة.

¹⁴⁶ انظر: المجموع 72/2، الشرح الممتع 261/1.

¹⁴⁷ أخرجه الدارقطني واللفظ له 121/1 في كتاب الطهارة باب: في نهى المحدث عن

مس القرآن، والبيهقي 88/1 في كتاب الطهارة في باب: نهى المحدث عن مس

المصحف، والطبراني في المعجم الصغير 408/2 وقال الهيثمي في مجمع

الزوائد 276/1: ((رجال موثقون)) وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير

140/1: إسناده لا بأس به.

¹⁴⁸ أخرجه مالك في الموطأ 199/1 في كتاب القرآن باب: الأمر بالوضوء لمن مس

القرآن، والدارقطني 121/1 في الطهارة باب: في نهى المحدث عن مس القرآن،

والبيهقي 87/1 في الطهارة باب نهى المحدث عن مس المصحف، والحاكم

395/1 في كتاب الزكاة باب: زكاة الذهب وصححه وقال هو على شرط مسلم،

ووافقه الذهبي. وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير 18/4 بعد أن أطال

=

وجه الدلالة من الحديث: أن الطاهر: هو المتطهر طهارة حسية من الحدث بالوضوء أو الغسل، لأن المؤمن طهارته معنوية كاملة، والمصحف لا يقرأه غالباً إلا المؤمنون، فلما قال: "إلا طاهر" علم أنها طهارة غير الطهارة المعنوية، بل المراد الطهارة من الحدث وبديل لهذا قوله تعالى: **{مَا مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ}** 149 أي طهارة حسية لأنه قال ذلك في آية الوضوء والغسل 150.

4- أن تعظيم القرآن واجب وليس من التعظيم مس المصحف بيد حلها الحدث 151.
5- أنه ليس في الوجود كلام أشرف من كلام الله، فإذا أوجب الله الطهارة للطواف في بيته، فالطهارة لتلاوة كتابه الذي تكلم به من باب أولى 152.

وقد اعترض على هذه الأدلة بما يأتي:
(1) استدلالهم بالآية **{لَا يَمْسُهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ...}** 153 اعترض عليه أنه لا حجة فيه لأنه ليس أمراً وإنما هو خبر والله تعالى لا يقول إلا حقاً، ولا يجوز أن يصرف لفظ الخبر إلى معنى الأمر إلا بنص جلي أو إجماع متيقن، فلما رأينا المصحف يمس الطاهر وغير الطاهر علمنا أنه لم يعن المصحف وإنما عنى كتاباً آخر، والمطهرون هم الملائكة 154.
(1) اعترض على حديث عمرو بن حزم بأنه ضعيف لأنه مرسل والمرسل من أقسام الضعيف 155.

(2) اعترض على استدلالهم بالقياس لا يقر به الظاهرية أصلاً 156
وقد أجيب على هذه الاعتراضات بما يأتي:
(1) اعتراضهم على الاستدلال بالآية: أجيب عنه بأنه قد يأتي الخبر بمعنى النهي، بل إن الخبر المراد به النهي أقوى من النهي المجرد، لأنه يصور الشيء كأنه مفروغ منه، ومنه قوله تعالى: **{وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيُذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ}**

الكلام على الحديث، وقد صحح الحديث جماعة من الأئمة من حيث الشهرة. وقال الشافعي: ثبت عندهم أنه كتاب رسول صلى الله عليه وسلم، وقال ابن عبد البر: هذا كتاب مشهور عند أهل السير معروف عند أهل العلم معرفة يستغنى بشهرتها عن الإسناد لأنه أشبه التواتر في مجيئه لتلقي الناس له بالقبول والمعرفة، وذكر الزيلعي في نصب الراية 196/1 له طرقاً وشواهد.

¹⁴⁹ آية: (6) من سورة المائدة.

¹⁵⁰ انظر: الشرح الممتع 262/1.

¹⁵¹ انظر: بدائع الصنائع 33/1.

¹⁵² انظر: الشرح الممتع 262/1.

¹⁵³ آية: (79) سورة الواقعة.

¹⁵⁴ انظر: المحلى 98/1، الشرح الممتع 264/1.

¹⁵⁵ انظر: المحلى 97/1، الشرح الممتع 264/1.

¹⁵⁶ انظر: الشرح الممتع 265/1.

وَعَشْرًا¹⁵⁷.

وقوله صلى الله عليه وسلم: "لا يبيع الرجل على بيع أخيه" 158 بلفظ الخبر والمراد النهي¹⁵⁹.

(2) اعتراضهم على حديث عمرو بن حزم، أجيب عنه بأن من العلماء من صححه كما تقدم في تخريجه، وقبول الناس له واستنادهم عليه فيما جاء فيه من أحكام الزكاة، والديات وغيرها، وتلقيهم له بالقبول يدل على أن له أصلاً، وكثيراً ما يكون قبول الناس للحديث سواء كان علمياً أو عملياً يكون قائماً مقام السند أو أكثر، والحديث يستدل به من زمن التابعين إلى الوقت الحاضر ثم يقال لا أصل له هذا بعيداً جداً¹⁶⁰.

(3) أما اعتراضهم على الاستدلال بالقياس فغير مسلم؛ لأن القياس دليل من الأدلة الشرعية المعتمدة.

واستدل أصحاب القول الثاني بالأدلة الآتية:

1. حديث عائشة رضي الله عنها قالت: "كان النبي صلى الله عليه وسلم يذكر الله على كل أحيانه"¹⁶¹.

وجه الدلالة من الحديث: أن القرآن ذكر ففي ذلك دلالة على أنه يجوز الذكر دون فرق بين متطهر وغير متطهر¹⁶².

2. حديث ابن عباس رضي الله عنهما وفيه "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث إلى هرقل عظيم الروم كتاباً فيه آية من القرآن الكريم"¹⁶³.

وجه الدلالة من الحديث: أنه يعلم أنهم سيمسونه على غير طهارة فلو كان ذلك غير جائز لما بعثه إليهم، وإذا جاز مس الآية جاز مس ما هو أكثر منها قياساً عليها¹⁶⁴.

3. حديث أبي هريرة وحذيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إن المؤمن لا ينجس"¹⁶⁵.

4. ولأن الصبيان يحملون الألواح محدثين بلا إنكار، كما أنه إذا لم تحرم القراءة فالمس

¹⁵⁷ آية: (234) من سورة البقرة.

¹⁵⁸ أخرجه البخاري 24/3 من حديث أبي هريرة في كتاب البيوع باب: لا يبيع على بيع

أخيه ولا يسوم على سوم أخيه.

¹⁵⁹ انظر: الشرح الممتع 261/1.

¹⁶⁰ انظر: الشرح الممتع 265/1.

¹⁶¹ أخرجه مسلم 282/1 في كتاب الحيض باب: ذكر الله تعالى في حال الجنابة

وغيرها.

¹⁶² انظر: عمدة القاري 274/3، المجموع 158/2.

¹⁶³ أخرجه البخاري 1 / 4-7 في كتاب بدء الوحي باب: كيف كان بدء الوحي، ومسلم

1393/2 في كتاب الجهاد باب: كتاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى هرقل

يدعوه إلى الإسلام.

¹⁶⁴ انظر: المحلى 83/1، المجموع 72/2.

¹⁶⁵ أخرجه مسلم 282/1 في كتاب الحيض باب: الدليل على أن المسلم لا ينجس.

أولى166.

وقد اعترض على هذه الأدلة بما يأتي:

(1) حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يذكر الله على كل أحيانه. اعترض عليه: أن المقصود بالذكر فيه غير القرآن، لأنه هو المفهوم من الذكر عند الإطلاق167.

(2) استدلالهم بحديث ابن عباس في قصة هرقل: اعترض عليه بأن الذي أرسل إليه هو كتاب فيه آية قصد به المراسلة، والآية في الرسالة أو كتاب فقه ونحوه لا يسمى بها الكتاب مصحفاً ولا تثبت له بها حرمة فهو خارج عن محل النزاع168.

(3) استدلالهم بقوله: **"إن المؤمن لا ينجس"** اعترض عليه أنه ليس فيه ما يدل على جواز القراءة بدون طهارة، لأن الحديث دل على طهارة المسلم وأنه لا يصير نجساً إذا أجنب أما إباحت الأفعال التي تشترط لها الطهارة فلم يتعرض لها بدليل أنه لم يحتج به أحد على صحة الصلاة بدون طهارة169.

(4) استدلالهم بحمل الصبيان للألواح: اعترض عليه بأن إباحتها كانت للضرورة170. والراجح:

هو عدم جواز مس المصحف بغير طهارة لقوله صلى الله عليه وسلم: **"لا يمسه القرآن إلا طاهر"** والظاهر يطلق على الطاهر من الحدث الأصغر والأكبر لقوله تعالى: **{مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ}**171 ولم يكن من عادة النبي صلى الله عليه وسلم أن يعبر عن المؤمن بالطاهر لأن وصفه بالإيمان أبلغ، فتبين من ذلك أنه لا يجوز أن يمسه القرآن من كان محدثاً حدثاً أصغر أو أكبر ولأن القرآن كلام الله وهو أشرف الكلام وأعظمه فكان جديراً بمن يريد مسه أن يكون على طهارة172 ولأن أدلة من أجاز مسه بدون طهارة ليست صريحة في الدلالة على ذلك ولم تسلم من الاعتراض.

المطلب الثاني

في حمل المصحف بدون ملامسته باليد مباشرة كحمله بعلاقة أو مسه بحائل كثوب ونحوه وقد اختلف العلماء في ذلك على قولين:

القول الأول: عدم جواز ذلك إلا بطهارة وهو قول مالك، والشافعي، وأحمد في رواية173. القول الثاني: جواز ذلك وهو قول أبي حنيفة، وأحمد في المشهور174.

¹⁶⁶ انظر: المجموع 72/2.

¹⁶⁷ انظر: المجموع 159/2.

¹⁶⁸ انظر: المجموع 172/2، المغني 203/1.

¹⁶⁹ انظر: الإشراف 12/1.

¹⁷⁰ انظر: المجموع 172/2، الشرح الممتع 266/1.

¹⁷¹ آية: (6) من سورة المائدة.

¹⁷² انظر: الشرح الممتع 265/1-266.

¹⁷³ انظر: الإشراف 12/1، التفرغ 212/1، بلغة السالك 12/1، المجموع 67/2، نهاية

المحتاج 123/1، المغني 203/1، الإنصاف 224/1، المبدع 174/1.

الأدلة:

استدل أصحاب القول الأول بما يأتي:

1-عموم الأدلة في منع مس المصحف لغير الطاهر¹⁷⁵

2-أن الحمل أبلغ من المس¹⁷⁶.

واستدل أصحاب القول الثاني بما يأتي:

1-أن من حمل المصحف بعلاقة ونحوها غير ماس له، فلم يمنع منه كما لو حمله في

رحله¹⁷⁷.

2-أن الأدلة التي ورد فيها المنع إنما تتناول المس والحمل ليس بمس فلا يتناوله

المنع¹⁷⁸.

والراجح:

هو جواز ذلك لوجهة ما استدل به من قال به ولأن الحاجة قد تستدعي ذلك وقد أفتى

بهذا القول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله حيث أجاب وقد سئل عن ذلك؟ فقال: "ومن كان

معه مصحف فله أن يحمله بين قماشة وفي خرجه وحمله ولا بأس أن يحمله بكمه ولكن لا

يمسه بيديه"¹⁷⁹ ورجح هذا القول سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز¹⁸⁰ رحمه الله.

الخاتمة

في ختام هذا البحث أحمد الله وأشكره أولاً وأخيراً على نعمه التي لا تعد ولا تحصى ومنها

ما منَّ به عليّ من إتمام هذا البحث الذي أحب أن أختمه بذكر أهم ما توصلت إليه من نتائج

وتتلخص فيما يأتي:

1-أن من لمس فرجه بغير يده من أعضائه لا ينتقض وضوؤه.

2-أن من مس ذكره استحب له الوضوء مطلقاً سواء مسه بشهوة أو بغير شهوة، وإذا

مسه بشهوة فالأحوط وجوب الوضوء. وهذا فيمن مس ذكره ومن مس ذكر غيره من باب أولى.

3-أن المرأة إذا مست فرجها استحب لها الوضوء مطلقاً سواء مست بشهوة أو بغير شهوة

وإذا مست بشهوة فالقول بالوجوب أحوط.

4-أن لمس الأنثيين والآلية والعانة لا ينقض الوضوء.

5-أن لمس فرج البهيمة لا ينقض الوضوء.

6-أنه لا فرق في اللمس بين بطن الكف وظهره وأنه لا ينتقض وضوؤه ما لم ينزل منه

شيء.

7-أنه لا فرق في اللمس بين القصد وغير القصد إذ كل معنى نقض الطهر مع القصد نقضه

=

¹⁷⁴ انظر: بدائع الصنائع 33/1، مجمع الأنهر 25/1، المغني 203/1، الإنصاف 224/1،

المبدع 174/1.

¹⁷⁵ سبق ذكرها في المسألة السابقة مسألة لمس المصحف مباشرة في ص:

(299-295).

¹⁷⁶ انظر: مغني المحتاج 37/1.

¹⁷⁷ انظر: المغني 203/1.

¹⁷⁸ انظر: المغني 204/1.

¹⁷⁹ انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية 260/21.

¹⁸⁰ انظر: فتاوى وتنبيهات ونصائح ص: (25).

مع غير القصد أصله الحدث.

- 8- أن اللمس من وراء حائل لا ينقض الوضوء ما لم ينزل منه شيء.
- 9- أن لمس المرأة لا ينقض الوضوء سواء كان لشهوة أو لغير شهوة إلا إذا أمنى أو أمذى.
- 10- أن لمس الأمرد لا ينقض الوضوء إلا إذا خرج منه شيء.
- 11- جواز مس الرجل للرجل عدا عورته وكذلك مس المرأة للمرأة عدا عورتها.
- 12- أن لمس المحارم والصغيرة لا ينقض الوضوء ما لم ينزل منه شيء.
- 13- أن لمس ما اتصل بالجسم كالشعر والسن والظفر لا ينقض الوضوء.
- 14- عدم انتقاض وضوء الملموس ما لم ينزل منه شيء.
- 15- عدم وجوب الغسل على من غسل ميتاً.
- 16- أن لمس الميت لا ينقض الوضوء.
- 17- عدم جواز مس المصحف بدون طهارة.
- 18- جواز حمل المصحف بدون ملامسته باليد كحمله بعلاقة ونحوه.